# المقوِمات الجغرافية للسياحة بمدن وبلدات ساحل حضرموت وظهيرها المباشر

علي حسين البار*

**الملخص**

يندرج هذا البحث ضمن المحور الثاني الخاص بالاقتصاد والتنمية في فرعه الثالث، المعني بالسياحة ودورها في تنمية المدن والبلدات الحضرمية، والمقدمة للمؤتمر العلمي السابع عن المدن والبلدات الحضرمية (التاريخ، الحاضر، المستقبل)، الذي يحتضنه مركز حضرموت للدراسات التاريخية.

ويستهدف هذا البحث منطقة من أكثر مناطق حضرموت جذبًا للسياح إذا استثمرت استثمارًا يليق وينسجم مع ما تملكه من مقومات طبيعية وبشرية، وما بها من خدمات سياحية، تساعد على قضاء أمتع الأوقات في الترفيه أو الاستمتاع الثقافي والعلمي، من خلال زيارة المناطق الأثرية والتاريخية وحضور المهرجانات التراثية، فضلًا عن السياحة العلاجية والتسويقية.

تضم منطقة السهل الساحلي، الواقعة في أقصى جنوب محافظة حضرموت وتشرف على بحر العرب، وتمتد من بروم غربًا إلى قصيعر شرقًا بمسافة مقدارها أكثر من 450 كم، أكثر المدن الحضرمية (سبع مدن من 12 مدينة) عام 1994م، وأكبرها حجمًا، إلى جانب ظهيرها المباشر (أي المنطقة المتمِّمَة لهذه المدن) والتي ينتشر به عددٌ لا بأس به من البلدات، التي يفوق سُكَّانها الألفي نسمة ويقل عن 5000 نسمة. ويعيش في هذا السهل نحو 39.1% من سكان محافظة حضرموت البالغ نحو 1028556 نسمة وفق آخر تعداد أُجري عام 2004م، يتوزعون في ست مديريات، بما فيها مدينة المكلا عاصمة المحافظة.

يتطلب الاهتمام بالجانب السياحي في مدن منطقة ساحل حضرموت وبلداتها إنشاء الطرق المعبَّدة والواسعة، والعناية بتوفير الجهد الكهربي، وتوصيل المياه الصالحة للشرب، ورفع كفاءتهما الإنتاجية، إلى جانب زيادة كفاءة الخدمات الصحية والأمنية وتنميتها في هذه المنطقة بوجه عام ومدنها وبلداتها على وجه الخصوص.

ويستخدم البحث المنهج الإقليمي الوصفي والإحصائي لتحقيق الهدف من البحث، كما سيعتمد على مجموعة من المراجع المتعلقة بالموضوع، فضلًا عن الكتب الإحصائية والمقابلات الشخصية.

في ختام البحث سيتم تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات التي نأمل أن تتمّ الاستفادة منها في التخطيط لتنمية القطاع السياحي في ساحل حضرموت.

**كلمات مفتاحية:** المقوّمات الجغرافية للسياحة: الإمكانيات الطبيعية والبشرية المساهمة في تنشيط السياحة.

الظهير المباشر: ويقصد بها المنطقة المتممة للمدينة أو البلدة والتي تشكل معها حقلًا حضريًا.

المدينة/ البلدة: الأولى عبارة عن تجمع سكاني يصل سكانه إلى 5000 نسمة وما فوق. والبلدة ما قل سكانها عن ذلك وزاد عن ألفي نسمة.

## 1: المقدمة والإطار النظري:

### 1.1: المقدمة:

مما لا شك فيه أن استغلال المقوّمات السياحية في المحافظات اليمنية عامة وفي مدنها وعواصمها على وجه الخصوص ليس بالطموح أو المُرْضِي، الأمر الذي جعل هذه المدن تعيش صراعًا تنمويًا، لعله يقودها إلى تحسين الواقع عن طريق زيادة مؤشرات هذه التنمية.

تنطلق دراستنا للخدمة السياحية بمدن ساحل حضرموت وبلداته وظهيرها المباشر من كونها أصبحت من الصناعات المهمة التي تعتنِي بها الدول

* أستاذ جغرافية المدن المشارك بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ جامعة حضرموت.

المتقدمة والنائية في حدٍ سواء؛ لارتباطها بقطاعات عدَّة تنموية واجتماعية واقتصادية، ولأنها تسهم بنصيب كبير في تنمية اقتصاد الكثير من هذه الدول، كما أن جميع الأطراف الحكومية والخاصة تستهدفها وتسعى من أجل تطوير جودة منتجها.

وعلى الرغم من توافر المقوّمات الجغرافية في منطقة الدراسة كان غياب التخطيط وشحة الإمكانيات المادية وقلة الكوادر المتخصصة والمتدربة من أهم العوائق أمام استثمار هذه الخصيصة، يضاف إلى ذلك قلة كفاءة النظام الإداري، الذي يقود إلى تعطيل هذا المصدر المهم والرافد لميزانية الدولة، وتحسين معيشة ساكنيها، هذا ما ستحاول الدراسة تشخيصه بغية الوصول إلى معرفة مدى المواءمة المكانية والسكانية للجذب السياحي بمنطقة ساحل حضرموت.

**2.1: أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تحليل المقوّمات الجغرافية، الطبيعية منها والبشرية؛ لأنَّها المنشّط المهم والمنمّي للحركة السياحية في أي بقعة. ولاستجلاء هذه العلاقة بين الجغرافيا والسياحة لا بُدَّ من عرض يأتي:

– استعراض المقوّمات الطبيعية في ساحل حضرموت، لإبراز أهمية الموقع ومظاهر السطح والمناخ في جعل منطقة الدراسة جاذبة للسياح وبشكل دائم.

– تحليل المقومات البشرية، التي تعمل على تطوير القطاع السياحي وتنميته بساحل حضرموت.

– التعريف بالخدمات السياحية، التي تستهدف السيَّاح والقاطنين؛ لمعرفة مدى تنوُّعها وكفايتها وتوزيعها في منطقة الدراسة.

– توزيع الخدمات السياحية على مدن ساحل حضرموت وبلداته؛ لمعرفة دورها في تنمية هذه المدن والبلدات وتطويرها.

**3.1: مشكلة الدراسة:**

وتتمحور في: أن القطاع السياحي في حضرموت عامة وفي مدن ساحلها وبلداته على وجه الخصوص، يعاني من تدني مستوى أدائه وكفاءته، الأمر الذي جعل هذه الدراسة تستشعر هذا الواقع لتضطلع بدور المسهم المتواضع في انتشال هذه الوضعية، عن طريق تحديد حجم مكونات هذه الخدمة وترتيبها مكانيًا وقطاعيًا. وهذا لن يتأتى إلا من خلال إجابتها –أي الدراسة– عن التساؤلات الآتية:

1 – كيف تبدو المقوّمات الجغرافية، الطبيعية والبشرية، السائدة في منطقة الدراسة؟ وماهي الآثار المترتبة عليها؟

2. ما مدى توافر عناصر الجذب السياحي في مدن ساحل حضرموت وبلداته؟ وما هي الكيفية التي تتوزع بها؟

3– ما حجم الخدمات العامة المستهدفة النهوض بالقطاع السياحي؟

4.1: أهمية اختيار الموضوع وأسبابه:

تكمن أهمية اختيار الباحث لدراسة المقومات الجغرافية للسياحة بمدن ساحل حضرموت وبلداته وظهيرها المباشر من خلال ما يأتي:

1. كونها تعمل على توفير فرص عمل.
2. تساعد في إقامة سياحة محلية للمواطنين.
3. كونها تجذب القطاع الخاص للإسهام في تنشيط القطاع السياحي، من دون إضافة أعباء على الموازنة العامة.

أما أسباب اختيار الباحث للموضوع فيوجزها في الآتي:

1. ندرة الدراسات التي تتناول هذا الموضوع.
2. قلة الاهتمام بالقطاع السياحي، وتوفير المناخ الملائم للنهوض بتنميته وتطويره.

5.1: الصعوبات التي تواجه الدراسة:

– ندرة البيانات الإحصائية عن منطقة الدراسة.

– صعوبة تحديث البيانات المتوافرة؛ بسبب غياب أجهزة الدولة، وحالة الحرب التي تعيشها البلاد منذ

عام 2015م وما تزال إلى اليوم.

**6.1: منهجية الدراسة:**

لإبراز الهدف المذكور آنفًا والتحقُّق منه اعتمد الباحث على مناهج عدَّة، في مقدّمتها المنهج الإقليمي، إلى جانب المنهج الوصفي والإحصائي؛ لتحليل عناصر الظاهرات الجغرافية المختلفة.

7.1: المصادر التي اعتمدت عليها الدراسة:

- نتائج المسح السياحي في الفترة (1996-1999م)، الجزء الرابع، .محافظة حضرموت، المهرة وسقطرى.

- الدليل السياحي الصادر عن مكتب وزارة السياحة . محافظة حضرموت . المكلا . 1440هـ . 2019م.

- ندوة التركيب الجغرافي والأهمية الاقتصادية لمحافظة حضرموت . المكلا، مارس، 1987م.

- التعدادات والتقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء. صنعاء والمكلا.

- الزيارات الميدانية التي قام بها الباحث لمناطق الساحل الحضرمي.

**8.1: هيكلية الدراسة:**

تتكون الدراسة على المحاور الآتية:

1- المقدمة والإطار النظري.

2- المقومات الجغرافية للسياحة: وتنقسم على:

1. 2. المقومات الطبيعية، وتشمل: الموقع الجغرافي والفلكي، المناخ، المظاهر التضاريسية.

2. 2ـ المقومات البشرية وتشمل: الخدمات العامة: الطرق، الكهرباء، مياه الشرب، الصرف الصحي، العادات والتقاليد، الأسواق، الخدمات الصحية، الخدمات الأمنية.

3- التوزيع الجغرافي للخدمات السياحية بمدن وبلدات ساحل حضرموت وبلداته، وهي:

3.1. المناطق السياحية، وهي: المتاحف، والشواطئ الساحلية، والمياه الكبريتية، والمتنزهات.

3.2 - الآثار التاريخية وتضم: الحصون، والأكوات، والقصور.

4- مدن ساحل حضرموت وبلداته وظهيرها المباشر.

- الخاتمة وتشمل: النتائج والتوصيات.

**2: المقومات الجغرافية:** وتنقسم على:

**2.1: المقومات الطبيعية:**

تضم هذه المقومات عددًا من العناصر الأساسية، التي تساعد الإنسان على الراحة والإستجمام، فضلًا عن أنها -أي هذه المقومات - تشكل البنية الأساسية في المناطق السياحية، هذه العناصر هي:

**2.1.1: موقع منطقة الدراسة:** يقع ساحل حضرموت في الجزء الجنوبي لمحافظة حضرموت، ويشكل من طول الساحل الجنوبي لليمن نحو 30.%، أي إن طول الساحل الحضرمي يبلغ 450 كم من أصل 1482 كم كطولٍ للساحل اليمني الجنوبي (الجزيرة نت). ويشمل ست مديريات، هي من الغرب إلى الشرق: بروم/ ميفع، المكلا، غيل باوزير، الشحر، الديس الشرقية والريدة/ قصيعر، االخريطة (1).

ويتوسط ساحل حضرموت، تقريبًا، الساحل الجنوبي لليمن حيث تجاوره من الغرب محافظة شبوة ومن الشرق محافظة المهرة، ويمتد بين خطي طول 45 و51 شرقًا.

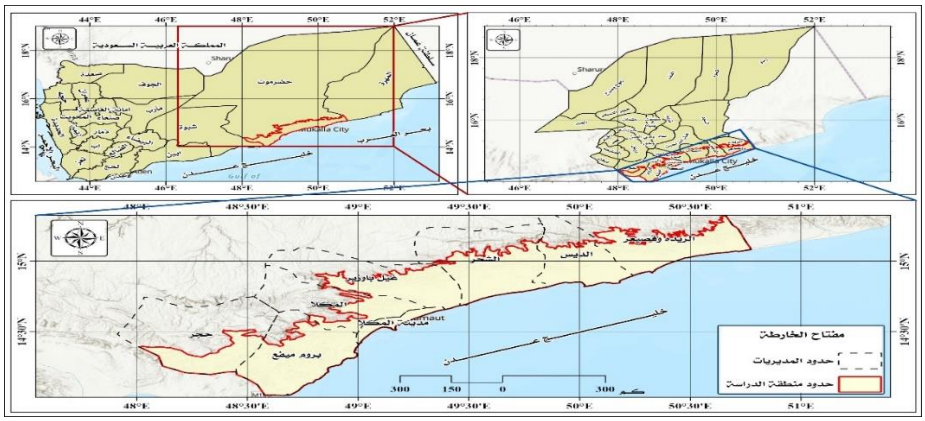


**المصدر**: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج ArcGispro 3.5.2

**خريطة (1): موقع منطقة الدراسة بالنسبة للجمهورية اليمنية ومحافظة حضرموت**

وتكتسب منطقة الدراسة أهميتها من الموقع المتميز الذي يشغله هذا السهل الساحلي في كونه يضم عددًا من المدن الحضرمية التي بلغ عددها 11مدينة في تعداد 2004م بدلًا من 7 عام 1994م، وأكبرها حجمًا (الجدول 1)، كما أنه يسجل أعلى نسبة للتحضر في محافظة حضرموت حسب تعداد 1994م (البار 2005م، ص 24). وتقع في هذا السهل الساحلي مدينة المكلا عاصمة المحافظة الإدارية، ومدينة الشحر التاريخية، ومدينة غيل باوزير الزراعية، والديس والريدة الساحليتين المشرفتين على البحر مباشرة.

ولمّا كان دور الموقع، لأي منطقة، يتجلّى في تحديد مناخها فإن من المهم أن نعرض عناصره من خلال معطيات محطة الريان فيما يلي:

**2.1.2: المناخ:** يُعَدُّ المناخ بعناصره المختلفة من أهم المقوّمات الطبيعية التي لها تأثير مباشر في السياحة؛ لأن السائح دائمًا ما يختار وجهته السياحية، التي تكون ظروفها المناخية أفضل من ظروف موطنه الأصلي، بمعنى آخر أنْ يجد فنّ منطقة مقصده السياحي مبتغاه. ما يؤثر المناخ في تحديد حركة السياحة، فمثلًا تستقبل المناطق الدافئة والمشمسة الأفواج السياحية في فصل الشتاء، في حين تستقبلهم المناطق المعتدلة المناخ في فصل الصيف.

**(أ) درجة الحرارة:** تُعدّ درجة الحرارة من أهم العناصر المناخية تأثيرًا في الجذب السياحي، وهذا التأثير نجده ظاهرًا في منطقة الدراسة التي تسود فيها الحرارة الشديدة صيفًا والمصاحبة للرطوبة العالية، الدافئة شتاءً، ويعمل هبوب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية في الصيف على تلطيف حرارة الصيف، وخاصة عندما تهب رياح الشمال.

ولتأكيد ما تقدَّم لجأنا إلى معطيات محطة الريان، الوحيدة على مستوى ساحل حضرموت، التي يعود تاريخها إلى أربعينيات القرن العشرين والواقعة عند تقاطع دائرة العرض 39 14 شمالًا، وخط طول 23َ 49ْ شرقًا، وترتفع عن سطح البحر بمقدار 49 قدمًا؛ إذ أمدّتنا بالمعلومات الآتية:

. ارتفاع المتوسط العام لدرجة الحرارة صيفًا إلى 31.1 درجة مئوية، في حين ينخفض إلى 24.1 درجة مئوية شتاءً.

ـ انخفاض المدى الحراري في منطقة الدراسة نهارًا وليلًا، بين الصيف والشتاء؛ إذ بلغ المدى الحراري السنوي نحو 7 درجات مئوية تقريبًا. وهذا الانخفاض سببه التأثيرات البحرية اليومية والفصلية التي تؤدي إلى تعديل درجة الحرارة صيفًا وشتاءً.

**(ب) الرطوبة:** يُعَدُّ السهل الساحلي لحضرموت من

أكثر مناطق حضرموت رطوبةً؛ إذ تبلغ أقصاها في شهر سبتمبر 75%، وتبلغ أدناها ديسمبر 56%. ويتوافق ارتفاع معدلات الرطوبة في شهري مايو ويونيو (75 %، 72 % على التوالي) مع ارتفاع المعدلات الشهرية للحرارة؛ إذ يسودهما جوٌّ حارٌّ رطبٌ يُسمَّى بالأربعينية، التي تستمر من 4 مايو إلى 13 يونيو سنويًا.

**(ج) الأمطـــار**: ســيطر علــى الســهل الســاحلي لحضرموت نظام سقوط المطر التصاعدي، الذي يعتمد على حركة التصعيد الناتجة عن الارتفاع الشديد لدرجة الحرارة، ومن نتائجه عدم انتظام سقوطها وتعدد قممها. وعمومًـا تتميـز المنطقـة بانخفـاض معـدلات سـقوط الأمطـار؛ إذ يبلـغ نحـو 61 ملـم. هـذه الكميـة ليسـت ثابتة، وإنما تتذبذب من سنة لأخرى ومن شهر لآخر، ففي حين تصل إلى 0.5 ملم في شهر يوليو نجدها ترتفع فتصل إلى 21.6 ملم في شهر فبراير، فضلًا عن أن سقوط الأمطار غالبًا ما يكون في فصلي الشتاء والربيع.

وعلى الرغم من ارتفاع الرطوبة النسبية في ساحل حضرموت تعود أسباب قلة الأمطار إلى الآتي:

ـ قلـة المرتفعـات فـي سـاحل حضـرموت، إذ مـن المعـروف أن الأمطـار تتزايـد بالارتفـاع إلـى أعلـى فتصـل مسـتوى بـين 900–1800 متـر مـن سـطح البحر (با معروف، 1996م، ص 47).

. سيادة ظاهرة تقُّب أعماق البحر، التي تحدث في أثناء هبوب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية صيفًا، التي تعمل على اندفاع المياه السطحية الدافئة إلى أعماق البحر، لتحلَّ محلَّها مياه الأعماق الباردة، مما يؤدي إلى ركود الهواء في المنطقة الساحلية. وتعمل هذه الظاهرة على تنشيط حركة السياحة الشاطئية وجذب محبيها من الداخل والخارج.

(د) **الريـــاح**: تسـود فـي منطقـة الدراسـة الريـاح الموسميَّة، التي تتغير خصائصها صيفًا وشتاءً:

. فالرياح الموسمية الشتوية يكون اتجاهها جنوبيًا شرقيًّا خلال الأشهر من يناير إلى مايو، ثم تُغيِّرُ اتجاهها لتصبح شرقية في الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر. وتهب من اليابس، فهي تكون جافة، نتيجة وجود مراكز الضغط المنخفض فوق بحر العرب، الذي تهب الرياح نحوه. كما أن سرعة هذه الرياح لا تزيد في المتوسط على 21 عقدة/ الساعة.

ـ أمـا الريـاح الموسـمية الصـيفية فيكـون هبوبهـا مـن المسـطحات المائيـة بسـبب وجـود منطقـة الضـغط المنخفض على شبه الجزيرة العربية، لذلك فهي جافة، ويكون اتجاهها جنوبيًا غربيًّا، وتسود خلال الفترة من يونيـو إلـى أغسـطس. كمـا تقـل فتـرة سـيادتها مقارنـة بالريـاح الموسـمية الشـتوية، غيـر أنَّ سُـرعتَها تكـون كبيرة فتصل إلى 33 عقدة/ الساعة.

. هناك ظاهرة تسود في منطقة الدراسة، هي ظاهرة هبوب رياح (الشمال)، وهي عبارة عن رياح جنوبية غربية غيّرت اتجاهها إلى جنوبية عند عبورها خط الاستواء، وتهب في فصل الخريف، ويعزى السبب في تسميتها بريح الشمال (بفتح الشين) إلى قدرتها على تحريك الشمال المصنوعة من الجوت والمطليَّة بالجير (النورة).

وتجدر الإشارة إلى أن اتجاه الرياح الموسمية الجنوبية الغربيـة يـؤدي إلـى تعطيـل حركـة الملاحـة فـي مينـاء المكـلا القـديم، ممـا تضـطر السـفن الراسـية فيـه إلـى مغادرته إلى ميناء بروم المؤمَّن من هذه الرياح، وهذا الأمر جعل تنفيذ ميناء خلف وتجهيزَه ضرورةً مُلِحَّةً.

نخلـص ممـا تقـدم إلـى أن المنـاخ فـي منطقـة الدراسـة يتميـز بشـدة الحـرارة فـي الصـيف والخريـف، غيـر أنَّ الهواء بها ألطف بالليل، ولا سِيَّما أيَّام الخريف؛ لهبوب ريـاح نجـم الأزيـب، أحـد نجـوم فصـل الخريـف، الـذي يصاحبه ندًى كثيرٌ كأنه مطر. (الحداد، ص 87).

**2.1.3: المظاهر التضاريسية بمنطقة الدراسة:**

إذا كانت مظاهر السطح من تلال وأودية وشلالات وعيون... إلخ تعد من المظاهر الجمالية، كما أنها تمثل عنصرًا مهمًّا من عناصر الجذب السياحي، فإنه من اللازم عرض مظاهر السطح في ساحل حضرموت، وذلك فيما يأتي:

تتباين تكوينات السهل الساحلي لمحافظة حضرموت والممتد، كما سبقت الإشارة، من مديرية بروم/ ميفع غربًا إلى مديرية الريدة/ قصيعر شرقًا؛ إذ يتميز الجزء الشرقي بأنه سهل فسيحٌ عرضُه في المتوسط يصل إلى 20 كم (قادري، 1987م، ص 12). وتسيطر فيه بقية الشواطئ المرتفعة التي لا تبعد كثيرًا عن مستوى سطح البحر، فضلًا عن المدرجات الفيضية، التي تشكلت بفعل الترسيب المائي لأودية بويش وحويرة وغيرها من الأودية الصغيرة المنتشرة في ساحل حضرموت الشرقي.

وإلى الشمال من هذا النطاق الساحلي يقع نطاق السلاسل الجبلية الانتقالية، التي تمتد إلى خطوط تقسيم المياه عند ارتفاع 2000 متر تقريبًا فوق سطح البحر، وتفصل بين الأودية المتجهة جنوبًا نحو البحر وتلك المتجهة شمالًا إلى وادي حضرموت. ويتميّز هذا النطاق بتضاريسه وشدة انحداره. ووجود بعض القمم الجبلية التي يتراوح ارتفاعها بين 420–300 مترًا فوق سطح البحر، وتمثلها قارة المكلا والجبل المطل على ميناء خلف، على التوالي (قادري، 1987، ص ص 4–5).

ويمتاز النطاق الساحلي الحضرمي بوجود نمطين رئيسين من السواحل، هما:

1 : السواحل السهلية، التي يصل عرضها نحو 20 كلم، وتقع بين المكلا والشحر.

2 : السواحل الجبلية، تمثل امتدادًا لنطاق السلاسل الجبلية الواقعة إلى الشمال من السهول الساحلية إلى خط الشاطئ. وهذه السواحل الجبلية ينحصر وجودها بين الرؤوس الجبلية، أي بين رأس الرجيمة ورأس بروم. ويتميز السهل الساحلي بين بروم وحجر باقتراب الجبال من خط الشاطئ؛ حيث تنتشر بعض الرؤوس، مثل رأس الرجيمة. مويسان، الحومرة، حصيحصة، ظلومة وبروم، فأدّت التعرية البحرية إلى انتشار الجروف البحرية والسهول الحصوية الضيقة وبعض الرمال والحصى.

وفيما يخص الساحل الغربي لحضرموت الممتد من مدينة المكلا، عاصمة حضرموت، إلى بروم غربًا فيتميز بأنه يمثل سهلًا صخريًا فسيحًا أيضًا، تحف به الكثبان الرملية الشاطئية. ويقطع استمرارية هذا السهل عددٌ من دالات الأودية الساحلية القصيرة، أهمُّها وادي الخربة– فوّه، الذي يبدأ من الهضبة العالية للجول، المكوَّنة من الحجر الجيري، والواقعة على ارتفاع 1800 متر، ويجري من الغرب إلى الشرق ويغيّر اتجاهه إلى الجنوب لينتهي إلى بحر العرب، على بعد 12 كم من مدينة المكلا (الحوثري، 1987، ص 4).

أما السهل الساحلي الممتد بين المكلا والديس الشرقية فهو عبارة عن سهل فسيح، يصل عرضه نحو 20 كلم، وتسيطر فيه بقية الشواطئ المرتفعة، التي لا تبعد كثيرًا عن مستوى البحر. إلى جانب المدرجات الفيضية الناتجة عن الترسيب المائي لأودية بويش، حويرة، سمعون، عرف، وخرد. ويشتهر هذا الجزء من السهل الساحلي الحضرمي بانتشار كظاهر الكارست في كلٍ من غيل باوزير، تبالة، الحامي والديس الشرقية. ففي غيل باوزير الجرانيت أو ما يُعرف بالتربة الحمراء على السطح مباشرةً. كما يوجد في المنطقة نفسها ينابيع كبيرة تسمى بالمعايين، التي تتميّز بسعتها وعمقها. وعلى الرغم من تزايدها المستمر تتقلص في الآونة الأخيرة بسبب قلة المياه وبدء نضوبها؛ نتيجة لقلة الأمطار، وعدم العناية بما

يسقط من مياه عن طريق إقامة السدود، فضلًا عن الاستنزاف الجائر للمياه. وفي بلدة تبالة، الواقعة شمال مدينة الشحر ومدينتي الحامي والديس الشرقية تنتشر العيون الكبريتية التي تصل حرارتها إلى درجة الغليان وخاصة في مدينة الحامي التي يزيد عدد العيون فيها عن 35 عينًا تستخدم في الشرب والزراعة، كما يُستفاد من بعضها في السياحة والاستجمام والعلاج من بعض الأمراض.

وعند مدينة الديس الشرقية يمتد سهلٌ ضيّقٌ لا يتجاوز عرضه 7 كلم لكنه يأخذ في الاتساع باتجاه مدينة قصيعر، التي تبعد 40 كلم عن مدينة الديس الشرقية، يشكّل هذا السهل حوضًا فسيحًا عرضه 20 كلم. ويوجد في هذا السهل الحوضي الرمال وبطون الأودية القصيرة ودالاتها، إلى جانب البروزات الصخرية ذات الانخفاض في ارتفاعها، والتي تبدأ بجبل ضبضب، الواقع إلى شمال شرق مدينة الشحر. وتسود إلى الشرق من مدينة قصيعر الجبال السوداء كبُؤَرٍ متقطعة تفصلها الرمال وقيعان الأودية القصيرة، أهمُّها وادي شخاوي في المصينعة، ووادي بدش في ريدة المعارة. يُنظر الخريطة (3).

تجدر الإشارة إلى أن هذا النطاق الساحلي تحيط به عدد من الجبال التي يبلغ ارتفاعها 2000 متر فوق سطح البحر، تمثل خط تقسيم المياه بين الوديان المتجهة جنوبًا وتلك المتجهة شمالًا إلى وادي حضرموت.

**2.2: المقوّمات البشرية:**

من الأهمية توافر عناصر المقوّمات البشرية وبكفاءة عالية؛ حتى تعوّض النقص الذي قد تُحدثه عناصر المقوّمات الطبيعية، وذلك بغية الوصول إلى تنمية وتنشيط للقطاع السياحي.

**2.2.1: الخدمات العامة:** تشتمل مدن ساحل حضرموت وبلداتها وظهيرها المباشر على خدمات نوعية متواضعة، تتطلب تظافر جهود السلطات المحلية والقطاع الخاص؛ لتطويرها وزيادة جاذبيتها للسيَّاح والزائرين؛ لإنعاش السياحة في منطقة الدراسة. تتمثل هذه الخدمات في مشاريع الإنارة ومياه الشُرب وشبكات الصرف الصحي، التي سنقوم بعرضها ضمن الحديث عن مدن ساحل حضرموت وبلداته لاحقًا.

**2.2.2: الطرق بين مدينة المكلا ومراكز العمران في منطقة ساحل حضرموت:** تمتلك منطقة الدراسة مجموعة من الطرق التي تربطها مع غيرها من مدن البلاد، إضافة إلى الطرق الفرعية التي تربط بين مدن المنطقة والمناطق السياحية. وقد ساعد على سهولة الاتصال بين هذه المناطق انعدام الجبال والمرتفعات التي تُعيق من انسيابية حركة التنقل. ويمكن حصر الطرق التي تخرج من مدينة المكلا، عاصمة محافظة حضرموت والمتجهة إلى أنحاء منطقة الدراسة بالآتي:

– طريق أمعين/ المكلا– عدن: وهذا الطريق يمتد إلى العاصمة الاقتصادية عدن بطول 620 كلم، ويربط مدينة المكلا بمدينة فوّه الواقعة على بُعد 12 كلم شرقًا.

– طريق المكلا –غيل باوزير: ويبلغ طوله 49 كلم، ويربط مدينة المكلا بغيل باوزير الواقعة شمال شرق مدينة المكلا، ويخدم مدينة شحير.

– طريق المكلا – الشحر: ويبلغ طوله 62 كلم، ويربط بين المدينتين، ويمر على بعض البلدات المنتشرة على جانبيه، مثل الحرشيات، روكب وبويش.

– طريق الشحر– الريدة الشرقية: ويبلغ طوله 110 كلم، ويربط بين مدينتي الشحر والريدة الشرقية مرورًا بمدن الحامي، الديس الشرقية وقصيعر.

**2.2.3: وسائل الاتصال:** تُعدّ وسائل الاتصال على اختلاف أنواعها من عوامل الجذب السياحي، خاصة إذا توافرت في المناطق السياحية؛ لتمكين السياح والزائرين للمناطق السياحية من التواصل مع ذويهم

وأصدقائهم في أماكن إقامتهم، أو الاتصال بمراكز أعمالهم المختلفة، وبالتالي فإنَّ توافر هذه الوسائل المختلفة يكون لها بالغ الأثر في انتعاش هذه المناطق السياحية.

وتُعدّ منطقة الدراسة مثل بقية محافظة حضرموت، من المناطق التي حظيت باهتمام كبير في هذا الجانب؛ إذ تطورت هذه الخدمة من 40 خطًا هاتفيًا عام 1948م (الدليل التعريفي، 1995م، ص 31) إلى 10 آلاف عام 2001م (المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية، حضرموت، 2001م، ص 1). ومن خلال تتبع تطور هذه الخدمة، (مكتب الاتصالات، تقرير نصف سنوي، 2001م)، يتبين ما يأتي:

* هناك تطور ملحوظ بين عامي 1990 و2001م بخصوص السعة المركبة والعاملة التي استوعبتها الخدمة الهاتفية؛ إذ بلغ معدل التغيّر بين الفترتين نحو 258.5% للمركبة و203.1% للعاملة، مما يدل على دخول الكثير من الخطوط الهاتفية إلى المدن في فترة لا تتجاوز 11عامًا.

* إن ما يخص المدن الحضرمية من هذه الخدمة كان مهمًا؛ فقد قفز الرقم من 10 آلاف خطٍ كسعة مركبة وثمانية آلاف كسعة عاملة في عام 1990م إلى 35 ألف خطٍ كمركبة و27 ألف عاملة عام 2001م. وكان نصيب مدن منطقة الدراسة، وهي: المكلا، الشحر، غيل باوزير، فوَّة، قد بلغ نحو 6100 من السعة المركبة و5380 عاملة عام 1990م، أمَّا في عام 2001م فأصبحت السعة المركبة في مدن ساحل حضرموت 20352 خطًا والعاملة 15829 خطًا. وبنسبة تغيّر مقدارها 142.7% للمركبة و125.4% لمدينة المكلا، و482.9%، 608.2% للمركبة والعاملة على التوالي بمدينة الشحر. أما مدينة غيل باوزير فبلغ معدل التغيّر فيها 255.4% للمركبة و100.7% للعاملة في الفترة بين 1990م و2001م، وبالنسبة لمدينة فوة فإن الخدمة الهاتفية فيها كانت غير متوافرة عام 1990م.

* شهدت الخدمة الهاتفية تطورًا ملموسًا، لم يكن في مستوى عدد الخطوط المركبة والعاملة فحسب، بل ومن حيث التنوع في شبكات التراسل أيضًا، وذلك بإدخال شبكات الاتصالات الخلوية (الهاتف الجوال)، فضلًا عن خدمة النداء الآلي المعروف بـ (البيجر)، وتتفاوت مدن حضرموت من حيث امتلاكها لهذه الشبكات.

**2.2.4: الخدمة الصحية:** تُعدّ الخدمة الصحية (العلاجية والوقائية) من المقوّمات الأساسية، بل الضرورية التي ينبغي توافرها لحاجة السكان المقيمي أو القادمين للسياحة. وتُعدّ منطقة الدراسة من المناطق المتقدمة في هذا المجال؛ إذ يوجد فيها مستشفى مركزي بمدينة فوة، وآخر تخصصي بمدينة المكلا، ومستشفى مديرية بمدينة الشحر، إلى جانب عدد من المراكز والوحدات الصحية المنتشرة في مدن ساحل حضرموت الصغيرة الحجم وفي بلداتها. إضافة إلى المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة المنتشرة في مدن الساحل الحضرمي الكبيرة الحجم.

**2.2.5: الخدمة الأمنيّة:** تنتشر في عواصم ساحل حضرموت الست مراكز الشرطة، التي تقوم بحفظ الأمن وتنظيم الحياة. ورغم الحالة غير المستقرة التي تعيشها البلاد والناتجة عن الحرب الجائرة التي دخلت عامها العاشر، وهو ما ينفّر الراغبين في السياحة من الاستمتاع بأوقات ممتعة، من الوصول إليها تنعم منطقة الدراسة من دون غيرها من مناطق المحافظة والبلاد عامة بالأمان والسكينة وذلك بفضل الله ثم بفضل يقظة جنود النخبة الحضرمية التي تشكلت للغرض ذاته، ولِتمثل قوات للتدخل السريع لإحباط أي محاولات للمساس بأمن الساحل الحضرمي والمحافظة برمّتها.

**2.2.6: العادات والتقاليد:** تمتلك مدن حضرموت

الساحلية وبلداتها مخزونًا تراثيًا تترجمه سنويًا على المسرح المكشوف في هيئة فنون شعبية ورقصات وحفلات غنائية وعروض أزياء، تشارك فيها بعض دول الجوار. وهذا يتجسّد بإقامة مهرجانات، من أبرزها مهرجان البلدة السياحي، الذي أصبح تقليدًا سنويًا خلال الفترة من 15 إلى 28 من شهر مايو كلَّ عام.

**2.2.7: الأسواق:** عرفت حضرموت وساحلها على وجه الخصوص الأسواق المتخصصة، مثل سوق (السفي) بالمكلا، الذي تُعرض فيه منتجات سعف النخيل (الخوص) كالمراوح اليدوية والحبال و(المسارف) التي يتم الأكل عليها و(القفف لحفظ المأكولات). وموقع هذا السوق في الجهة الشمالية من مقبرة يعقوب. إلى جانب سوق الحدّادين الذي يُزوِّد المدينة وما جاورها بحاجاتها من المسامير على اختلاف أنواعها وأغراضها وكذلك المفصَّلات التي بواسطتها تتحرك الأبواب والنوافذ، فضلًا عن سوق سبك المعادن (الحلي والمجوهرات)، وسوق حياكة (المعاوز) التي تشتهر بها مدينة الشحر. وتضم مدن الساحل الحضرمي وبلداته أسواقًا متخصصة لبيع الأسماك الطازجة والمجففة (اللَّخم). فضلًا عن الأسواق الدائمة أو الأسبوعية، التي تُقدّم المواد الغذائية التي يحتاج إليها المقيم والزائر.

**3: التوزيع الجغرافي للمناطق السياحية بمدن ساحل حضرموت وبلداته:**

تمتلك محافظة حضرموت بوجه عام وساحلها على وجه الخصوص، عددًا من المناطق السياحية والآثار التاريخية، التي تعمل على جذب السياح إليها؛ للاستمتاع والترفيه وقضاء أوقاتٍ ممتعةٍ، من أبرز ما تحتويه المناطق السياحية بساحل حضرموت ما يأتي:

**3.1: المتاحف:** وتتمثل في:

**أ- متحف المكلا:** يقع في قصر السلطان القعيطي بالمكلا، وينقسم على قسمين من حيث العرض المتحفي: قسم للآثار القديمة، حيث يضم الكثير من القطع الأثرية التي عُثر عليها من حفريات البعثات اليمنية والفرنسية والسوفيتية المشتركة لمواقع مختلفة من مستوطنات وادي حضرموت القديمة والمهرة ومدينة شبوة القديمة. أمَّا القسم الآخر فيختص بمقتنيات السلطان الأثرية من التحف النادرة، وأخرى مطرَّزة بالذهب، إلى جانب أدوات متعلقة بشخصية السلطان، وغالبها مصنوعة من الفضة، مثل كرسي العرش. جميعها موضوعة في جناح السلطان، الذي يستقبل فيه الوفود، ويعقد فيه الاجتماعات الخاصة بمجلس إدارة الدولة، أي قاعة العرش.

**ب . المتحف البحري:** ويتموقع بمدينة الحامي ذات التاريخ البحري العريق، وبلد نواخيذ السفن الماهرين، ومن المقرَّر أن يُعاد افتتاحه في شهر سبتمبر من هذا العام 2025م، وسيضم الكثير من الأدوات البحرية ونماذج من السفن الملاحية التي استخدمها الملاحين الأوائل.

**3.2: الشواطئ الساحلية:** توجد الشواطئ الساحلية في مدن ساحل حضرموت وبلداته بدءًا من بروم/ ميفع غربًا، مرورًا ببلدة حَلّة، فوَّة، المكلا، خلف، روكب، بويش، الريان، شحير والشحر. وفي جهة الشرق شرمة، الديس الشرقية، الريدة الشرقية، قصيعر، حضاتهم، جثمون والمصينعة، وجميعها تمثل شواطئ جميلة خلّابة، وتوجد بها الشُعَب المرجانية، وتتكاثر بها الأسماك ذات الألوان الجميلة الجذّابة والمتنوعة والزواحف كالسلاحف في شرمة، كما تعد بقعةً مناسبة لممارسة هواية السباحة، بخاصة في موسم البلدة، وهو النجم الثاني من نجوم الخريف، ومُدَّته 13 يومًا، يبتدئ من 15 يوليو إلى 28 منه. وتشهد المياه فيه برودةً عالية، غير عادية، تسببها حركة الانبثاق للمياه القاعية؛ إذ تصل تيارات بحرية شديدة البرودة قادمة من أعماق المحيط الهندي والمحيط المتجمد الجنوبي

مصحوبة برياح موسمية، فتتجه نحو ساحل بحر العرب، الذي يعد مفتوحًا على المحيط، فتصطدم هذه التيارات بالسواحل المطلة على البحر، ومنها سواحل حضرموت، وبالتالي تؤثر في درجة حرارة مياه البحر السطحية، فتنخفض بشكل واضح وتصبح المياه شديدة البرودة، وهذه العملية الفيزيائية لا تعمل على برودة مياه البحر فحسب، بل إنها تقوم بتصعيد العناصر المعدنية من قاع البحر، مثل الكالسيوم والمغنيسيوم واليود. وهي بذلك تضيف للاغتسال فوائد صحية، تتمثل في تنشيط الدورة الدموية وتحسين صحة القلب، وتقوية جهاز المناعة، وزيادة انتاج الخلايا البيضاء، التي تفيد في تقليل الإصابة بالعدوى، فضلًا عن تخفيف الالتهابات، وتسريع تعافي العضلات، وكذلك تحسين المزاج، وتقليل الاكتئاب بفضل زيادة إفرازات الأندوفين والنورادريتالين (عمر الكسادي، نت)، إلى جانب تعزيز الاغتسال للتمثيل الغذائي وحرق الدهون وخاصةً الدهون البُنّية، التي تنشط في درجات الحرارة المنخفضة. ومن أبرز الشواطئ الآمنة للاغتسال نذكر:

**3.2.1: شاطئ شرمة:** يقع في مديرية الديس الشرقية، ويبعد عن مدينة المكلا مسافة تقدر بـ (130 كم) شرقًا، ويُعدّ من أنقى الشواطئ وأجملها على مستوى ساحل حضرموت. ويمكن تمييز ثلاث مناطق في شاطئ شرمة، هي:

**أ:** الشاطئ الغربي: عبارة عن حوض بحري عميق، تحيط به المرتفعات الصخرية من الشرق والشمال والجنوب لتشكل له حماية طبيعية، وبالتالي يعد مكانًا مثاليًا لهواة الغوص وممارسة الصيد.

**ب:** الشريط الرملي الأبيض: وهو يفصل بين أطراف الحوض، سالف الذكر، والمنحدر الشرقي بأبعاد 70 مترًا عرضًا و500 مترٍطولًا تقريبًا وهو المكان الذي يُعدّ ملائمًا لتكاثر السلاحف.

**ج:** الجزيرة: وتقع أمام الشاطئ الغربي على بُعد 2 كم من الحوض المائي.

واللافت للنظر أن جميع مكوّنات شاطئ شرمة يحتاج إلى تهيئة خاصة بتزويده بالمرافق الخدمية السياحية، الأمر الذي يجعله يُشكّل فرصًا حقيقيةً أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية.

3.2.2: **شاطئ مدينة الحامي:** وقد أقيم في هذا الشاطئ سدًا عام 1964م (عمرالكسادي، نت) في فترة حكم السلطنة القعيطية، وهو لم يكن مشروعًا هندسيًا فحسب، بل درعًا حاميًا للمدينة وأهلها، حيث كوّن خلفه بحرًا صغيرًا ومسبحًا طبيعيًا، كان مانعًا لأي حالات غرق تُذكر إلى الآن، ما جعله مقصدًا للزوّار والسيَّاح، وللذين يرغبون في تعليم أبنائهم السباحة بأمان بعيدًا عن التيارات العنيفة التي تفتك بالشريط الساحلي المفتوح.

يضاف إلى هذا الساحل من حيث توافر الأمان للاغتسال وممارسة هواية السباحة: ساحل بحر المِشْراف، وسِيْف حُمَيْد بالمكلا.

3.3: **العيون والينابيع الكبريتية:** تمتلك مدن ساحل حضرموت وبلداته وظهيرها المباشر عدد من الينابيع والعيون الكبريتية التي يكون بعضها شديد الحرارة والبعض الآخر ذا حرارة منخفضة كما هو حال عين الحرشيات، التي يقصدها المرتادون للاستحمام، وبمياهها تُسقى أشجار النخيل والبيدان والجوافة التي تنتشر في هذه البلدة القريبة من المكلا (5 كم باتجاه الشمال الشرقي)، والتي تُعدّ الممون الرئيس لها بمحتاجاتها اليومية من الخضروات. في حين يرتاد القاصدون عيون الحامي وصويبر وثوبان، وكلها في الجزء الشرقي من الساحل الحضرمي، لعلاج المرضى من بعض الأمراض الجلدية والروماتيزم.

وتتوزع العيون الحارة، التي تسمى الينابيع في مدينة غيل باوزير خاصَّةً، على مدن ساحل حضرموت وبلداته وظهيرها المباشر على النحو الآتي، كما

توضح ذلك الخريطة (2).

1: بلدة الحرشيات: وتقع في شمال شرق مدينة المكلا، وتوجد بها عين واحدة.

2: بلدة تبالة: وتقع شمال الشحر وتبعد عنها سبعة كيلومترات، وعن المكلا الواقعة في جنوبها الغربي بمسافة 60 كم. وتوجد بها خمسة ينابيع أشهرها (الدنيا، باشهبر، السفلي وعوض).

3: مدينة الحامي: وبها 25 عينًا، وتقع شرق مدينة الشحر وتبعد عنها بمسافة 22 كم.

4: بلدتا صويبر وثوبان: وتقعان غرب مدينة الديس الشرقية، التي تبعد عنهما بمسافة 5 كم.

5: بلدة الصِيْق: تقع في مدينة الديس الشرقية نفسها، وتبعد عن مدينة المكلا بنحو 95 كم.

6: بلدة مُحْدِث: وتقع في شمال غرب الريدة الشرقية.

وهناك عدد من المعايين الحارة الأخرى التي تنتشر في الظهير المباشر لهذه المدن الساحلية مثل معيان باحميد، الروضة، حسن، بو سالم، القميع، وعلوي.

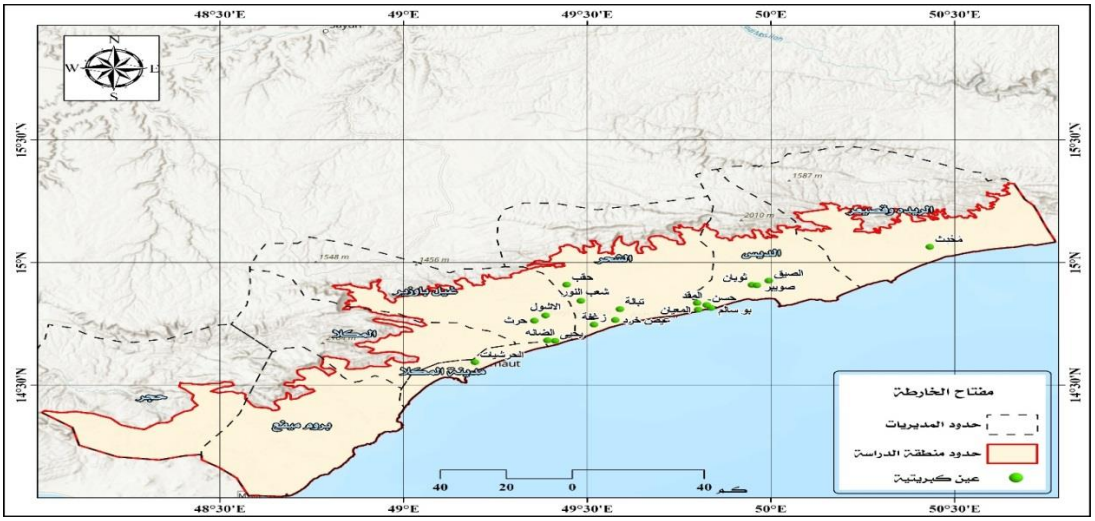


**المصدر**: الباحث باستخدام برنامج ArcGispro3.5

**خريطة (2): توزيع العيون الحارة في مدن وبلدات حضرموت وفي ظهيرها المباشر**

واللافت للنظر أن ظهور هذه العيون الحارة يرتبط، في الغالب بالفوالق الموازية لفالق البحر الأحمر ذي الاتجاه الشمالي الجنوبي. كما يُعزى إلى الظروف الجيولوجية والجيومرفولوجية والهيدرولوجية التي تُعدّ السبب الرئيس في تكوين هذه العيون الحارة، كما يساعد التركيب الصخري للمنطقة ممثلًا بالصخور الجيرية الجبسية القادرة على خزن كميات كبيرة من المياه التي تنبثق فيما بعد في شكل عيون وينابيع حارة متدفقة بين الشقوق والصخور، وغالبًا ما يكون ظهورها في شكل فجوات تحت الحافات الصخرية مباشرة، مثل عيون مدينة الحامي، ويظهر البعض الآخر في شكل بِرَكٍ ذات أبعاد متفاوتة، مثل عيون بلدتي صويبر وثوبان، كما يتضح من الصورة (1، أ . ب):

**المصدر**: محمد عوض بارشيد، مظاهر الكارست والعيون الحارة في ساحل حضرموت، مجلة الاندلس، العدد (7)، المجلد (16)، يناير . يونيو 2017م، ص 18.

الصورة ( 1 أ ): عين صويير الصورة ( 1 ب ): عين ثوبان

وينبغي التنويه إلى أن العيون الحارة تمتلك من الخصائص الطبيعية والكيميائية ما يزيد من أهميتها، فبالنسبة للأولى فتتمثل في نقاوة هذه المياه وشفافيتها، كما تنبعث منها روائح معدنية. هذا إلى جانب تفاوت درجة الحرارة وفقًا وعمق مصادر هذه المياه، إذ تتراوح هذه الحرارة في المتوسط بين 30 ـ 60 ْم. في حين تتراوح ملوحة مياه العيون الحارة بين قليلة الملوحة كما في مياه بلدتي تبالة وعَرَفْ، وتكون ملوحتها متوسطة كما هو الحال في مياه مدن غيل باوزير، الحامي، والديس الشرقية، في حين نجد الملوحة مرتفعة في مياه بلدات المقد، زغفة، وشحير، وأخيرًا مياه معايين المعدي وبلدة خَرِد التي تُعدّ جيدة، ذلك بسبب ملوحتها الضعيفة. أمَّا الثانية والتي تخص الصفات الكيميائية للعيون الكبريتية بمدن ساحل حضرموت وبلداته وظهيرها المباشر فإنها تحتوي على كبريتات الكالسيوم وعلى كلوريد وكبريتات الصوديوم.

ومن أبرز استغلالات العيون الحارة إلى جانب استغلالها في الشرب وفي ري المحاصيل الزراعية، وإن كان بشكل محدود، فإن استغلالها السياحي وفي العلاج الطبيعي يُعد ثروة وطنية. فسياحيًا: يكون عن طريق إقامة المتنزَّهات، وزراعة الأشجار والنباتات المختلفة التي تجذب السكان والسيَّاح للتمتع بمناظرها الخلّابة وظلّها الوافر وكهوفها الكارستية الظاهرة، فضلًا عن أحواض السباحة التي تتدفق مياهها من بين الصخور. وفيما يخص استغلال مياه العيون في العلاج الطبيعي فيكون من خلال الاستفادة من خواصها الفيزيائية والكيميائية: فالحرارة تؤدي إلى زيادة حرارة الجسم وتوسّع الأوعية الدموية، كما تساعد على الاسترخاء بدنيًا وذهنيًا. أما بالنسبة للعناصر الكيميائية المذابة في مياه العيون الحارة فتفيد في علاج عدد من الأمراض: فالكبريت يعالج الامراض الجلدية، وذلك بغمر الجسم في المياه المعدنية ليعالج العروق الظاهرة (الدوالي) والتقرّح الوعائي، هذا إلى جانب علاجها للفتور الجنسي. وفي حالة شرب كمية من المياه المعدنية فإنها تعالج أمراض الجهاز الهضمي والكلى والجهاز التنفسي. وتؤدي عملية المساج والتدليك بالمياه المعدنية والاستلقاء والطفو على سطحها إلى انخفاض ضغط المفاصل والعضلات والإحساس بالاسترخاء، وكذلك تسكين آلام الجسم المختلفة، كالتهاب المفاصل الروماتيزمي. (بارشيد، 2017م، ص ص 22-24).

**3.4: الحُوَم والأفلاج:**

ومفردها حومة وتوجد تحديدًا في مدينة غيل باوزير، الواقعة شمال شرق مدينة المكلا وعلى بُعد 45 كم، حيث تستقر هذه المدينة على هضبة جبسية كارستية، يتراوح ارتفاعها بين 110 و125 مترًا فوق سطح الأرض. ومن هذه الحُوم على سبيل المثال لا الحصر نذكر: السركال، الفرات، المهسوسة، التجم، الكلش، باقشاش، العروس، وحومة الحرث التي تُعد أكبرها، وتسمى بحومة الدولة، وتمثل حوضًا مائيًا طبيعيًا

دائري الشكل، يتراوح قطرها بين 15 و20 مترًا تقريبًا، يُنظر الصورة (2، أ)، وقد شُقَّتْ فيها قناتان: الأولى طولها 5 كم، والثانية بلغ طولها 3 كم، ومهمتهما إيصال ماء الحومة إلى الأراضي الزراعية المجاورة لها. ومياه الحُوم لا تُستخدم في الشرب، بسبب تركز الأملاح في مياهها؛ إذ تبلغ نحو 1000 مليجرام في كل لتر ماء، لهذا يقتصر استخدامها على السباحة والاغتسال من قِبل أهالي المنطقة وزوارها.

وعند ملاحظة الصورة (2، ب) أدناه نجد أن المياه تنطلق من هذه الحُوم عند توافر الانحدار تحت السطح في تصريف مائي يطلق عليه الأفلاج ومفردها فلج، وتظهر بعض هذه الأفلاج في مناطق الضعف الجيولوجي، أما البعض الآخر فيظهر بسبب إقامة السكان لفتحات مراقبة لسير هذه المياه حتى يضمنوا وصولها إلى مواقع استخدامها للري.

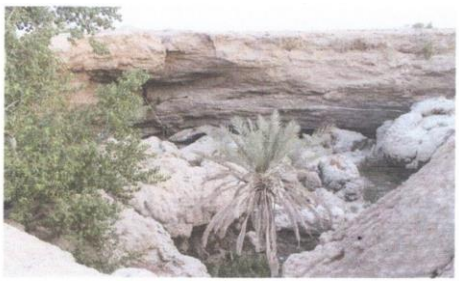

**المصدر**: محمد عوض بارشيد، مظاهر الكارست والعيون الحارة في ساحل حضرموت، مجلة الاندلس، العدد (7)، المجلد (16)، يناير . يونيو 2017م، ص 27.

**الصورة ( 2 ، أ ): حومة الحرث (حومة الدولة)** **الصورة ( 2 : ب ): الأفلاج**

**3.5: المتنزهات:** تنتشر المتنزهات والاستراحات في مدن ساحل حضرموت وبلداته وفي ظهيرها المباشر، وهي على نوعين: أحدهما لقضاء أوقات محدودة لا تتعدى وقتَ العصر (عصريات) من الزمن خاصة في أيام الجمعة والعطل الرسمية، وتتوافر فيها بعض ألعاب وتسالي الأطفال، كما تباع فيها الأكلات السريعة، أما البعض الآخر فيسمح بقضاء أوقات أطول قد تصل إلى اليوم كله كما تقدم فرصة للاستحمام.

ويضم ساحل حضرموت من الاستراحات ثمانٍ، موزَّعة بين حيَّي خلف والديس وحي السلام بالمكلا. هذا إلى جانب 9 مسابح تتركز أكثرها في المنطقة الغربية من الساحل، باستثناء ثلاثة: اثنان في منطقة الريان، والثالث في بلدة ثلة السفلى ضمن مديرية أرياف المكلا.

**3.6: الآثار التاريخية:** تُعدّ مدن ساحل حضرموت وبلداته من المناطق المهمة سياحيًا؛ لما تحتفظ به من آثار شاهدة على عصور تاريخية متتالية، ومن أبرز هذه الآثار ما يأتي:

**3.6.1: الحصون والأكوات:** هذه الحصون والأكوات ما هي إلا استجابة لما مرّ بمنطقة الدراسة من اضطرابات داخلية قادتْها بعض الدول المتعاقبة على حكم ساحل حضرموت بعضها ضد بعض، فضلًا عن الغزاة الأجانب كالفرس والبرتغاليين، الأمر الذي أدى إلى انتشار الحصون الدفاعية حول المدن وفي الطرق المؤدية إليها. ومن أبرزها:

* حصن الغويزي وحصن القفل، اللذان يمثلان بوابة لحماية مدينة المكلا من جهة الشمال الشرقي، وفي مواجهة الغارات التي تشنها الدولة الكثيرية المتمركزة في سيئون، والغارات التي كانت تشنها الدولة القعيطية في أثناء حكمها للشحر وقبل سيطرتها على المكلا.

وقد تمّ إنشاؤهما عام 1112هـ-1716م (الجيلاني، 1994م، ص 3) في عهد الدولة الكسادية. ويتكون حصن الغويزي من طابقين والثالث لم يكتمل، وقد زُوّد بدَرَجٍ خارجي يمكّن من الصعود إليه. وبُنيت أساساته من الحجارة وجدرانه من اللَّبِن المخلوط بالتبن، في حين استخدمت في سقوفه جذوع النخل.

* حصن خازوق، يقع على الطريق الذي يربط مدينة المكلا بالشحر، وبالقرب من بلدة الحرشيات، وقد أدَّى دورًا كبيرًا في صد الغزوات التي شنّها آل كثير ضد الدولة الكسادية ثم القعيطية فيما بعد.

ومن الحصون الأثرية بمدينة الشحر (نتائج المسح السياحي،1996. 1999م، ص ص20. 22):

* حصن عبّود: ويعرف أيضًا بدار ناصر نسبةً إلى بانيه الأمير ناصر بن ناجي بن عمر بن بريك سنة 1182هـ-1768م في موقعه، القائم فيه الآن، بالسوق مقابل حصن ابن عيّاش. وقد أضاف إليه السلطان عبد الله القعيطي طابقين على واجهتيه الشمالية والشرقية في عام 1296هـ-1878م، ثم استتبعهما ببناء الواجهة الجنوبية للقصر في عام 1309هـ-1891م. كما أضاف إليه سلاطين الدولة القعيطية في عشرينيات القرن العشرين وفي الثلاثينيات غرفًا عدَّة في الدور العلوي (الثالث)، منها غرفة نوم للسلطان، والأخرى لمرافقه المستشار البريطاني، في أثناء الاحتلال البريطاني لجنوب اليمن. هذا واستُعملت بقية الغرف كمقرات لإدارة حاكم الشحر والمحكمة الشرعية ودوائر المالية كما يتضح من الصورة (3). وما يؤخذ على هذا الحصن اندثار غالب أجزائه، والبقية الباقية آيلة للسقوط.

* حصن ابن عيّاش: الذي أقيم في الجهة الجنوبية لساحة السوق بمدينة الشحر، ويرجع تاريخ تشييده إلى الفترة بين 1868 و1888م على يد عبدالله بن عمر القعيطي، وتوفي قبل أن يُتِمَّ بناءه عام 1306هـ-1888م. وتعود تسمية الحصن إلى أسرة (ابن عيّاش)، التي كان يقع أحد قصورهم في موضع الحصن، يُنظر الصورة (4). مما يميّز حصن (ابن عيّاش) عن غيره من الحصون أمران، هما:

**أ:** استخدمت الحجارة في بنائه، وقد رُبط فيما بينها بالنورة، التي تشكلت على هيئة عجين ممزوج بالسكر الأحمر المذاب في الماء، الأمر الذي يزيد النورة قوةً وصلابةً. ولضمان نجاح عملية المزج لعجين النورة بالسكر المذاب في الماء أُقيمت ثلاثة عشرة دائرة، ما زالت آثارها واضحة المعالم في ساحة السوق أمام ى الحصن إلى اليوم، حيث تعمل في هذه الدوائر الخيول والجمال.

**ب:** أُقيم الحصن على مصطبة (مُرتَفَع)، تعلو سطح الأرض بما يقارب أربعة أمتار، حيث يتم الصعود إليها عبر طريق في جهة الشمال في هيئة درج واسع، يُفضي إلى مدخلين رئيسين للحصن المكوّن من طابقين.

* حصن المُصبّح: والتسمية مأخوذة من كلمة أصبح ويُصبح، وهو كناية عن ورود القوافل والأقوام الزائرة لحاكم المدينة في ذلك الوقت. أمَّا عن تاريخ بنائه فبالرغم من أنه غير معروف يُحتَمَل أن يعود إلى الدولة الرسولية سنة 670هـ-1272م. وقد بُني بالحجارة والجص. واتخذ موقعه في الجهة الجنوبية لسوق المدينة. وقد تعرض للتدمير من قبل البرتغاليين في سنة 929هـ-1523م. وفي مطلع القرن العشرين أقامت السلطنة القعيطية على أنقاض هذا الحصن ثكنة عسكرية ومسجدًا لتأدية الصلاة، وعلى قمته الجنوبية بنيت منصة ليُرفع عليها العلم الوطني للسلطنة القعيطية. وفي الوقت الحاضر تبدو أنقاض هذا الحصن في شكلِ هيكلٍ نصف دائري مبني بالحجارة

والجص، يرتفع عن مستوى سطح الأرض بمقدار ستة أمتار تقريبًا. وعلى يمين ذلك الهيكل توجد بعض الجدران يرتفع أحدها بمقدار خمسة أمتار، وبسمك يصل إلى المترين وهو جزء من المبنى القديم.

* حصن تبالة: ويسمى حصن القعيطي لحرصهم على بنائه فوق مرتفع بسيط في قرية تبالة عام 1292هـ-1875م، والذي تنبع من تحته إلى جانب منه خمس عيون لمياه كبريتية حارة: أحدها يسيل ماؤها إلى مدينة الشحر. أما البقية فتُسقى بها مزارع المدينة. وقد جُعل هذا الحصن كسكنٍ لحاكم قرية تبالة ونائب السلطان القعيطي فيها. ويتكوّن حصن تبالة، الذي ما يزال قائمًا وبحالة جيدة، من طابقين وقد استعمل في بنائه الحجارة واللَّبِن، كما تمّ تزويده بالنوافذ والأبواب، وكذلك البوابة الرئيسة، التي أُخذت من حصن العوالق بالحزم (الصداع) بغيل باوزير، والتي كانت سببًا لشهرة هذا الحصن.

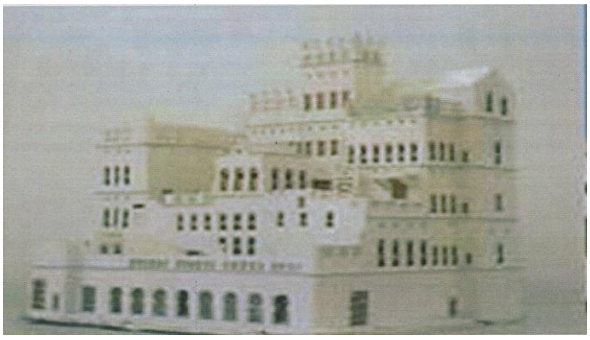

**المصدر**: عبد الله ابوبكر باموسى وآخرون، 2019م، "الإقليم الوظيفي لمدينة الشحر (دراسة في جغرافية المدن)"بحث تخرج، كلية الآداب، جامعة حضرموت، ص 79.

الصورة (3): قصر عبّود (دار ناصر)

تكمن أهمية هذا الحصن في أن موقعه يُشرف على االطريق القادم من الشحر، والمتجه إلى وادي حضرموت وغيل باوزير، كما يُطلُّ على مساحات واسعة من الأراضي واالواقعة شمال مدينة الشحر، فضلًا عن الشاطئ الذي تطل عليه المدينة.

* حصن السلطان بالغيل (المدرسة الوسطى): يقع في وسط مدينة غيل باوزير، الواقع شمال شرق المكلا، وتبعد عنها بنحو (43 كم). وتمّ بناء الحصن عام 1284هـ-1855م في أثناء حكم الأمير منصّر بن عبد الله بن عمر القعيطي. ويتكون الحصن من أربعة أدوار (طوابق)، كل دور يحتوي فيه على عدد من الغرف، باستثناء الدور الرابع والأخير؛ فقد تمّ بناء نصفه، وتركت بقيته سطحًا (ريم باللهجة الحضرمية)؛ ليسمح بدخول كمية كبيرة من الهواء. ويتوسط مبنى

الصورة (4): حصن ابن عيّاش

الحصن صحن مكشوف (شمسة)، تطل عليها نوافذ الغرف، وتمنع الأجانب من رؤية ما بداخل الحصن من النساء. وقد استُخدم هذا المبنى كمقر لحاكم الغيل وسكن لأهله. والحصن مزوّد بخندق سرّي يصل إلى الجهة الشرقية من سور المدينة وتحديدًا إلى جوار المسجد الجامع، ومهمَّة هذا الخندق في أنه يمثل طريقًا آمنًا يستطيع الحاكم الهروب من خلاله إلى خارج المدينة في حالات الخطر.

* حصن العوالق: وموقعه في قرية الحزم (الصداع حاليًا) بغيل باوزير، وسبب بنائه يعود إلى الاتفاق بين الأمراء الثلاثة: عمر بن عوض القعيطي، وعبد الله بن علي العولقي، وغالب بن محسن الكثيري، العاملين في حكومة حيدرآباد بالهند على تكوين دول لهم في حضرموت، فقام العولقي بشراء قرية الحزم (الصداع)،

وابتنى بها حصنه على قارة تحدُّها قرية الصداع شمالًا وقريـة حبـاير غربًـا، وتنتشـر حولـه واحـات نخيـل شاسعة، ويحيط به سوران متداخلان: وكلاهما يحتوي علـى أبـراج دفاعيـة دائريـة كبيـرة مشيدة مـن الحجـارة ومطليـة بـالجص. وقـد تـمّ تـدمير الحصـن فـي أثنـاء الصـراع بـين العـولقي القعيطـي؛ إذ اسـتخدم الأخيـر المنجنيق، وبالتالي أصبح الحصن أثرًا بعد عين.

3.6.2: **الأبراج الدفاعية:** وتسمى باللهجة الحضرمية المحلية أكوات ومفردها (كُوتْ). وقد انتشرت كظاهرة بارزة في منطقة الدراسة، وهي على نوعين: أحدهما تمّ بناؤه كنتيجة لخطر وقع فعلًا، فأصبحت الحاجة ماسةً إليها كما هو الحال في الأكوات المنتشرة على جبل القارة بالمكلا، أما الأخرى فبناؤها كان تحسبًا لأخطارٍ متوقَّعة وتمثلها تلك الأكوات التي زُوِّد بها سور الشحر. وفيما يأتي سنتناول هذه الأبراج الدفاعية بشيء من التفصيل:

3.6.2.1: **الأبـراج الدفاعيـة المطلـة علـى مدينـة المكـلا:** بلـغ عـددها أربعـة، وتتباعـد علـى مسـافات متساوية تقريبًا، وتتكون من غرفة بها عدة مشاويف (أماكن للرؤية)، تسمح لهم بالتقاط العدو عن بُعد. وكان بناؤها من الطين والحجارة، يُنظر الصورة (6) في أسفل الفقرة، لدرء خطر الحملة التي جهزها حكام آل بريك (حكام الشحر) عام 1163هـ-1750م نتيجة للمناكدات التي حصلت بينهم وبين آل كساد حكام المكـلا (السـقاف 1948م، ص 57)، لغـزو المكـلا بواسطة الحموم (سكان جنوب وادي المسيلة) الذين التقوا بعسكر الكسادي على سفح جبل المكلا وهزموا آل بريك وأعوانهم، حيث ما تزال قبور موتاهم برأس جبل القارة شاهدة على تلك الواقعة إلى الآن.

3.6.2.2: **الأبـراج الدفاعيـة التـي زُوِّد بهـا سـور الشـحر:** تشير نتائج المسح السياحي إلى أن سور الشحر قد شُيدت عليه أربعة وثلاثون برجًا دفاعيًا (كوتًا)، ثم أُضيفت قلعة دفاعية، في الجهة الشرقية للسور، إلى تحصيناته في الثلاثينات من القرن العشرين (نتائج المسح السياحي، 1996-1999م، ص 18).

- يضاف إلى الأبراج السالفة الذكر برج (كوت) الحدّاف، والتسمية منسوبة إلى قلعة قديمة، أقيمت هذه القلعة الجديدة في موقعها، وقد أقيمت قلعة الحدّاف على قمة جبل يطل على مجرى وادي عرف، وعلى الطريق الذي يربط بين الشحر وتبالة، وهي واحدة من أبراج عدَّة، مهمتها حراسة الطريق من خلال نظام خاص في إيصال المعلومات فيما بين هذه الأبراج. ويقوم هذا النظام على إطلاق حارس البرج الذي يشعر بالخطر لثلاث طلقات نارية، ثم يطلق بعده حارس البرج الذي يليه ثلاث طلقات أيضًا، إلى أن يصل خبر ذلك الخطر إلى حرّاس بوابة الشحر الشمالية (سدة العيدروس)، التي يبلّغ بدورها حاكم المدينة، الذي يقوم بتجهيز نجدة سريعة تتجه إلى موضع الخطر.

**3.6.3: الأسوار المحيطة بالمدن:** حرصت الدول المتعاقبة على حكم المدن على إقامة الأسوار والتحصينات حول مدنها، بل وتتغيّر مواقع هذه الأسوار كلما استدعت الضرورة ذلك ليتماشى ذلك مع توسع المدينة، وهذا ما حدث لمدينة المكلا التي شهدت تشييد ثلاثة أسوار في مواقع مختلفة، فالأول أُقيم عند موقع بيت آل بحول، القائم البناء إلى اليوم والمجاور لمسجد الروضة (بن الشيخ أبوبكر، 2023م، ص 20) وممتدًا شمالًا إلى الجبل. ومع إنشاء حي الحارة (الصيادين كما يسمى أحيانًا) واستحداث سوق المدينة الجديد انتقل سور المدينة إلى الموقع الذي يشغله الآن مسجد عمر، وتزامنًا مع

توسع المدينة باتجاه الغرب وبناء سلاطين الدولة القعيطية لقصورهم في أقصى الغرب، كقصر الشيبة الذي استغل كدوائر حكومية ومقرًا لإذاعة المكلا، وقد انتقل هذا السور إلى موقع يبعد عن الأول بنحو كيلومترٍ واحدٍ باتجاه الغرب، وبلغ طول هذا السور بين 200–300 ياردة، (180–270 مترًا)، وتفضي بوابته ذات التصميم الهندي الجميل إلى خارج المدينة

**المصدر**: الباحث

**الصورة (5 أ): سور المكلا الأحدث مع بوّابتها**

**الصورة (5 ب): سور المكلا القديم**

مدينة المكلا)، وقد خسرت المكلا بإزالتها معلمًا أثريًا بارزًا من معالمها، Ingrams (Harold). Jun 1942. p.129 الصورة (5 أ–ب). وتجدر الإشارة إلى أن أسوار مدينة المكلا تزوّد ببوابة واحدة غربية، في حين يظلُّ الاتجاه الشرقي محميًا طبيعيًا بسبب اقتراب الجبل من البحر وإغلاقه لهذا الاتجاه خاصة مع سيادة ظاهرة المد.

بخلاف سور مدينة المكلا فإن مدينة الشحر قد أُحيطت بعدد من الأسوار خلال تاريخها الطويل، بيد أن آخرها ذلك الذي بُني في عهد الدولة القعيطية، وتحديدًا في الفترة بين 1868 و1888م (المسح السياحي، ص 18). حيث كانت إحاطته بالمدينة من ثلاث جهات، والجهة الرابعة تطل على البحر. ويبلغ طول سور الشحر (3.3 كم) وعرضه (5.7 أمتار) أما سمكه فيصل إلى (1.2 متر)، وبالتالي يتجاوز محيطه (10.000 قدم، أي ما يعادل 9144 مترًا).

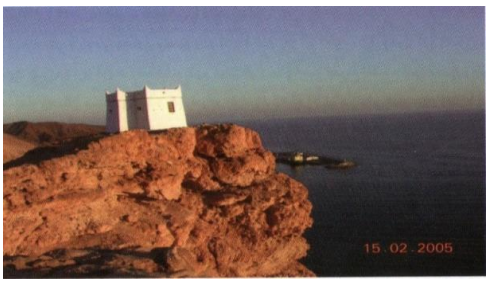


**المصدر**: دليل سياحي عام، 2019م، ص 25

**الصورة (6): الأبراج الدفاعية (الأكوات)**

**المصدر**: باموسى وآخرون، 2019م، ص 80.

**الصورة (7): ما تبقَ من سور الشحر**

وقد شُيّدت في أطراف السور وزواياه ست قلاع دفاعية: اثنتان في أطراف السور الجنوبية واثنتان على الشاطئ، واحدة في شرق المدينة والأخرى في غربها، أما الاثنتان البقيتان فتوزعتا بين الجهة الشمالية الغربية والشمالية لمدينة الشحر، أي قريبة من بوابة (سدة) العيدروس. وينبغي التنويه إلى أن سور الشحر لم يبق منه سوى جزء يسير من أساساته كما توضح ذلك الصورة (7) بأعلاه.

ومن اللافت للنظر أن سور مدينة الشحر كان مزوَّدًا ببوابتين رئيستين، فضلًا عن ست بوابات فرعية، وزعت على محيط السور وترتبط بالقلاع الست الدفاعية الضخمة، التي أشرنا إليها آنفًا، عبر ممرٍّ سعتُه قدمان ونصف، ويحمي السائر فيه جدار ارتفاعه 1.7 متر.

وعند ملاحظة بوابتي الشحر الرئيستين فإن إحداهما شمالية، وتسمى بسدة العيدروس، الصورة (8)، والسدة في اللهجة الحضرمية تعني بوّابة، والأخرى غربية، وتسمى بسدة الخور الصورة (9). وتمثل الأولى نموذجًا فريدًا لبوابات المدن الإسلامية، وتقع بالقرب من مسجد العيدروس، الذي انْتُسبت إليه. ويتضح من الصورة أنها تتكون من ثلاثة طوابق: الأول، يمثل المدخل، ويبلغ اتساعه مترين ونصف، وارتفاعه أربعة أمتار ونصف المتر. وتتكون من باب خشبيٍ سميك مغطًّى بصفائح حديدية مثبَّتة بمسامير. والباب ذو مصراعين متساويين، أبعاد كل واحد منهما (1.5* 3 أمتار)، وفي أحد المصراعين مدخل صغير مخصص للمشاة يغلق عليه باب، وفي يمين هذا المدخل ويساره توجد غرف، وبالنسبة للبوابة الغربية (سدة الخور) فقد تعرضت أجزاء منها للهدم، ولم يبق منها سوى فتحة بوابّتها، فضلًا عن غرفتين ورواقين عن يمين الداخل ويساره، فضلًا عن غرفة مراقبة في الأعلى. وقد أدّى عدم الإدراك بأهمية هذه المعالم التاريخية وقيمتها لجذب السياح إلى تهديمها كلية مع بوابتها، وأروقة وسلالم تسمح بالصعود إلى الدور الثاني والثالث. ويحتوي الدور الثاني على غرفة واسعة، تقع في وسط المبنى، ويحيط بها جناحان، يتكون كل جناح من غرفتين وحمام، ويرتبطان عبر مدخلٍ بسطح السور. أما الدور الثالث فأُقيمت في زاويتيه الشرقية والغربية غرفتان للمراقبة. وقد استخدم في بناء البوابة اللَّبِن والحجارة والنورة (الجص)، وبذلك وبسبب التجصيص يبدو تحفة معمارية رائعة تستحق أن تستغل كمكتب لهيئة الآثار والمتاحف والمخطوطات. كما أُضيف إليها مكتب إدارة الاعلام.

وبالنسبة للبوابة الغربية (سدة الخور) فقد تعرضت أجزاء منها للهدم، ولم يبق منها سوى فتحة بوابتها، فضلًا عن غرفتين ورواقين عن يمين الداخل ويساره، فضلًا عن غرفة مراقبة في أعلى. وقد أدّى عدم الإدراك بأهمية هذه المعالم التاريخية وقيمتها لجذب السياح إلى تهديمها كليةً مع بوابتها، كما هو الحال بالنسبة لسور مدينتي المكلا وغيل باوزير وبوابتهما، او الإبقاء على البوابة بدافع توسيع الشارع الذي تقع فيه أجزاء من السور والبوابة.

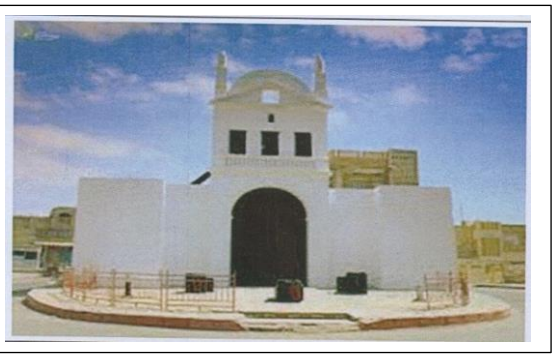

**الصورة (8): سدة العيدروس (البوابة الشمالية)**

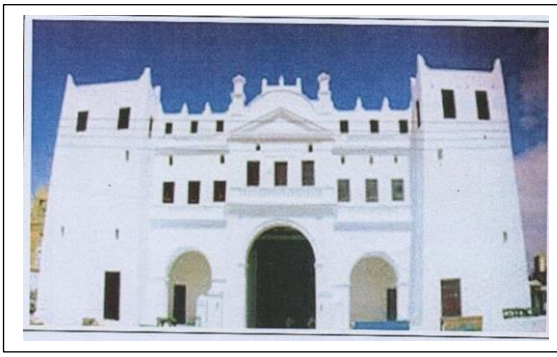

**الصورة (9): سدة الخور (البوابة الغربية)**

**المصدر**: عبد الله أبوبكر باموسى وآخرون، 2019م، "الإقليم الوظيفي لمدينة الشحر(دراسة في جغرافية المدن)"، بحث تخرج،، كلية الآداب، جامعة حضرموت، ص 80.

**3.7: القصور**: لم تكن عناية حكام الفترة السابقة ببناء الأسوار لتأمين حماية المدن من الغزاة فحسب، بل كان هذا الاهتمام أيضًا بتشييد القصور؛ لتوفير سُبُل الراحة لهم ولأسرهم. ومن أبرز قصور حكام ساحل حضرموت تلك التي بناها سلاطين القعيطي والمتمثلة بالقصر السلطاني بالمكلا، ونظيره بغيل باوزير، وسوف نتناول كل واحدٍ منهما على حِدة.

* قصر السلطان بالمكلا: يقع هذا القصر على مدخل مدينة المكلا الرئيس من الغرب، وعلى بُعد بضعة كيلو متر من مسجد جامع عمر، الذي بُني في موقع سور المدينة القديم (الثاني من حيث الترتيب)، الصورة (10)، وكلاهما – القصر والمسجد– تمّ بناؤهما في الفترة من 1903–1905م (الجيلاني، 1994م، ص3).

**المصدر**: الباحث.

**الصورة (10): قصر السلطان القعيطي المسمى بـ قصر المعين**

وقد بُني القصر فوق لسان صخري، يمتد على ساحل بحر العرب، بناه السلطان عمر بن عوض القعيطي، وأسماه قصر المعين (النعيم)، نسبة إلى ابنه معين باشا، وكما هي عادة آل حضرموت في قلب الميم نونًا لسهولتها فيُقال عبد النعيم عندما يكون المقصود عبد المعين. ويُعدّ القصر تُحفةً معماريةً جميلة، لأن بناءه مع قصر السلطان بالغيل (الباغ) متأثر بالطابع الهندي في العمارة. ويحيط به سور بمساحة كبيرة، ويتكون من ثلاثة أدوار (طوابق)، وقد خُصص الدور الثاني منها كجناح للسلطان يستقبل فيه زواره والوفود ويعقد فيه الاجتماعات الخاصة بمجلس الدولة وبه توجد قاعة العرش. وحاليًا يُستغل كمتحف، وهو ما يزال قائمًا بحالة جيدة وإن بَدَت سطوحه وجدران الغرف والأبواب والنوافذ معرَّضة للتهدّم وتحتاج إلى معالجة وصيانة وترميم بشكل دوري، من آثار الرطوبة والتملّح الواضحة على جدران المبنى والمقتنيات الأثرية والموروث التاريخي في المتحف.

* قصر الباغ: يقع في مدينة غيل باوزير، في الجهة الغربية منها، ويعود بناؤه إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي، وقد شيَّده السلطان عمر بن عوض القعيطي، الذي اتخذه سكنًا صيفيًا لأفراد العائلة السلطانية، كما جعل نمط بنائه متأثرًا بالعمارة الهندية. ويتكون هذا القصر من دورين (طابقين)، يحتويان على عدد من الغرف، وحول هذا القصر أقيمت حديقة فائقة الجمال، ضمّت عددًا من الأشجار المتنوعة، مثل أشجار النارجيل والنخيل والجوافة والبيدان وشجرة الزينة المعمّرة (تعيش أكثر من مائة عام) وهي ذات رائحة عطرية خاصة في الليل. وقد جُلبت بعض هذه الأشجار من أرض الهند. ويحتوي القصر على مسبح كبير، يُجلب له الماء من البئر

المحفورة في حديقة القصر، كما يضم مبنى للخدم في الناحية الغربية من السور المحيط بالقصر.

**4: مدن ساحل حضرموت وبلداته وظهيرها المباشر:**

المدينة ظاهرة جغرافية ديناميّة، يتغّير حجمها بين وقت وآخر، كما تتغيّر وتتعدّد وظائفها، وتتباين هذه المدن من اقليمٍ إلى آخر ومن مجالٍ إلى مجال؛ تبعًا للتقدّم الاقتصادي والحضاري الذي وصلته.

ولمّا كانت المدينة تتحدّى التعريف الجامع المانع والمعادلة الموجزة. وفي ظل سهولة القول ما ليس بالمدينة أكثر من القول بما هي؟ ولكون المدينة المطلقة المثالية افتراض علمي، إذ ليس هناك مدينة مطلقة أو قرية مطلقة، ليس هناك قطبان – وإنما هناك مقياس متدرّج، كما أنه ليس هناك ثنائية صارمة – بل متصل مدني قروي. لهذا لا ينبغي المبالغة إلى حد القول بوحدة أساسية بين القرية والمدينة (حمدان، 1977، ص 14).

وبوصف المدينة ظاهرة متميّزة عن غيرها من الظواهر الجغرافية الأخرى على سطح الأرض من نواحٍ متعددة كالشكل والبنية والوظيفة، ولأنها تمثل أرقى أشكال العمران البشري الذي أقامه الإنسان على سطح الأرض، وأعقدها وأبرزها، فضلًا عن سيطرتها وظيفيًا على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية للأقاليم التي تقع فيها (عبد الرزاق، 1977، ص ج). وبالتالي فإنه من الصعوبة بمكان أن نعرّف المدن عامة، ومدن اليمن خاصة، وساحل حضرموت على وجه التحديد؛ لاختلاف المعايير وتنوّعها تبعًا لاختلاف التخصصات والأغراض، الأمر الذي لم يوجد إجماعًا بين الدول، وأوجد اختلافًا في تعاملها مع معايير تحديد المدينة التي نستعرض أهمها فيما يأتي:

بالاعتماد إلى نتائج الدراسة التي أُجريت على مدن حضرموت (البار، 2005م، ص ص 24-33)، تبيّن أن التجمعات السكانية التي استجابت للمعيار الإحصائي، ووفقًا لتعداد 1994م الذي يوضحه الجدول (1)، هي تلك التي يصل سكانها الـ 5 آلاف نسمة وما فوق، وتتمثل في 12 مدينة، منها سبع مدن في ساحل حضرموت، هي: المكلا، الشحر، غيل باوزير، فوة، الديس الشرقية، الحامي، والقارة، وارتفع العدد في منطقة الدراسة إلى 11 مدينة وفق تعداد 2004م بإضافة تجمعات شحير، قصيعر، الريدة الشرقية وروكب السكنية، كما يتضح من الجدول (1). في حين ينطبق المعيار الاداري في مدينة الريدة الشرقية كعاصمة لمديريتها إلى جانب المدن السابقة باستثناء مدن فوة، الحامي والقارة. واستجابت، للمعيار الوظيفي الذي يحدد الرقم 154 عاملًا لكل ألف ساكن يشتغلون بأعمالٍ حضرية كمعيار يفصل بين المدينة والبلدة، ومن المدن التي انطبق عليها هذا المعيار مدن المكلا، الشحر، غيل باوزير، فوة، والقارة. في حين استجابت لهذا المعيار من التجمعات التي سكانها أقل من 5 آلاف نسمة كل من جول مسحة، شحير، والصداع. وفيما يخص معيار التجهيزات الحضرية: ويقصد بها المرافق الإدارية، التعليمية، الصحية، الثقافية، التجارية... إلخ من التجهيزات التي لا يمكن للسكان الاستغناء عنها. هذا إلى جانب المرافق العامة كالطرق، الساحات، الحدائق ووسائط النقل. ويضاف إلى ما تقدم الخدمات العامة كالكهرباء، والمياه والصرف الصحي. وقد حددت الدراسة الرقم 67 مؤسسة للتجهيز العام والخاص إذا وصله التجمع السكني أو تجاوزه يصبح مدينة، وقد استجاب لهذا المعيار مدن: المكلا، الشحر، غيل باوزير، فوة، ومن التجمعات التي تقل عن 5 آلاف نسمة تجمع الريدة الشرقية والسبب يعود إلى بُعد هذا التجمع عن هيمنة المدن الكبيرة. كما أن مدن الحامي، الديس الشرقية، القارة، لم يستجبن لهذا

المعيار؛ وذلك بسبب قربها من هيمنة المدن المهمة كالشحر، وغيل باوزير اللتين فرضتا سيطرتهما على هذه المدن.

حريٌ بنا بعد تحديد مدن وبلدات ساحل حضرموت، كما يوضحها الجدول أدناه، أن نتناول خصائصها المكانية والسكانية وتجهيزاتها بالخدمات العامة، وذلك لتدعيم أهميتها وإبراز امكانياتها الاقتصادية والبشرية ومدى قيادتها للنشاط السياحي والمدن هي:

4.1: **مدينة المكلا** وتمثل قمة الهرم الحضري في حضرموت، إذ يقدر عدد سكانها بـ94051 نسمة عام 1994م قبل أن يرتفع إلى 143759نسمة عام 2004م، أي بمعدل نمو سنوي مقداره 4.2% في الفترة بين 1994 و2004م. (يُنظر الخريطة 3)، وتشكل نحو 13.1 % من سكان المحافظة و % 37.4 من سكان الحضر، أي أكثر من ثلث سكان المدن. وليس للمكلا أي منافس في هذا المجال؛ إذ تعدّ 2.7 مرة عدد سكان مدينة سيئون، المدينة الثانية في المحافظة وفق تعداد 1994م.

ويعد الموقع (Situation) لمدينة المكلا مناسبًا إلى درجة كبيرة؛ لتوسطه ساحل حضرموت، الذي يضم 45.4 %من سكان المحافظة، أي 326241 ساكنًا عام 1994م، على 15.2% من مساحتها المقدّرة بـ 163489 كلم² في العام 1999م (الجهاز المركزي للإحصاء، إدارة الخرائط، 1999م). وقد مكّنها هذا الموقع من أن ترتبط بأجزاء المحافظة من خلال طريقين معبدين، أحدهما شرقي/غربي، والآخر شمالي/جنوبي، ومن السيطرة على كامل اقتصاد المحافظة وجذب الخيرات الإقليمية الحضرمية والكوادر والمهاجرين والإشعاع كامل المجال. كما ترتبط المكلا بطرق عدَّة معبّدة أيضًا، بالعاصمة الوطنية صنعاء وبالعاصمة الاقتصادية والتجارية عدن، فضلًا عن المحافظات المجاورة. وتتمتع مدينة المكلا بموقع جيّد يتوسط (تقريبًا) بحر العرب، الذي يتصل مباشرة بالمحيط الهندي وعلى طريق السفن التي تنتقل بين الخليج العربي وخليج عدن.

وخلافًا للموقع، فالموضع (*Site*) لم يكن مواتيًا؛ لأنه محصور بين جبل القارة شمالًا وبحر العرب جنوبًا، وبسبب امتداد هذا الجبل الشمالي الغربي/ الجنوبي الشرقي أصبح الشريط الساحلي الذي تتموضع به المدينة مُتسعًا، نسبيًا، في الغرب، ويضيق كلما اتجهنا شرقًا حتى يكاد التقاء مياه البحر بأقدام تلك الجبال في أثناء المد أن يغلقه. كما يحدّ مجرى (العيقة)، وتعني لغةً ساحل كل بحر وناحيته، الذي يمثل نهاية لوادي السدد، من تواصل توسعاتها الغربية والشمالية الغربية بالأحياء القديمة، لذلك فإن اللسان الرملي الممتد في البحر يمثل النواة القديمة للمكلا، وأن الامتداد العمراني فيما بعد لم يتخذ شكل أحزمة حولها وإنما شكّل نويّات منفردة، إحداهما غربية يشغلها حي الشرج (العمال)، والأخرى شمالية غربية يقع بها حي الديس (أكتوبر).

وفيما يخص سكان مدينة المكلا فقد ظلّ نموهم محدودًا حتى النصف الأول من الستينيات؛ بسبب ارتفاع معدلات المواليد والوفيات، الذي تؤكده، نظرًا لغياب البيانات في تلك الفترة في المحافظة فضلًا عن المدن، معدلاتها على مستوى المحافظات الجنوبية لليمن (جمهورية اليمن الديمقراطية سابقا) في أول تعداد عام 1973م؛ إذ بلغت 4.8% للمواليد و2.2% للوفيات، الأمر الذي يعني أن معدلات النمو بلغت 2.6%، وهي وإن بدت منخفضة غير أن ذلك لا ينفي الارتفاع النسبي في نسبة القصور في التبليغ عن المواليد والوفيات الذي كان له بالغ الأثر في هذا الانخفاض.

**جدول (3): شبكة مدن وبلدات ساحل حضرموت الخاصة بالحجم وفق تعدادي 1994و2004م والنشاط الاقتصادي وتجهيزاتها بالماء، الكهرباء والصرف عام 1994م والتجهيزات الحضرية عام 2001م**

| الرقم | التجمع | الحجم السكاني 1994م | الحجم السكاني 2004م | معدل النمو(%) | معدل الشغل ألف ساكن | التجهيزات الحضرية | | | التجهيز الحضري العام | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | عامة | خاصة | المجموع | | |
| 1 | المكلا | 94,051 | 143759 | 4.2 | 236 | 35 | 958 | 993 | 4.62 | |
| 2 | الشحر | 30,807 | 47060 | 4.2 | 176 | 18 | 75 | 93 | 1.33 | |
| 3 | غيل باوزير | 15,394 | 20969 | 3.1 | 205 | 15 | 86 | 101 | 1.39 | |
| 4 | فوّه | 12,914 | 35255 | 10.0 | 292 | 16 | 117 | 133 | 0.14 | |
| 5 | الديس الشرقية | 9,449 | 13534 | 3.6 | 135 | 11 | 30 | 41 | 0.03 | |
| 6 | الحامي | 8,253 | 11700 | 3.5 | 135 | 3 | 13 | 16 | 0.85- | |
| 7 | القاره | 5,036 | 6159 | 2.0 | 172 | - | 46 | 46 | 1.42 | |
| 8 | شحير | 4,229 | 7749 | 6.1 | 166 | 3 | 4 | 7 | 1.89 | |
| 9 | قصيعر | 4,111 | 6647 | 4.8 | 101 | 3 | 14 | 17 | 2.47- | |
| 10 | الريده الشرقية | 3,823 | 5984 | 4.5 | 128 | 8 | 84 | 92 | 4.80- | |
| 11 | روكب | 3,387 | 7351 | 7.7 | 148 | 2 | 1 | 3 | 1.22 | |
| 12 | بروم | 2,183 | 2681 | 2.1 | 135 | 3 | 26 | 29 | 3.68 | |
| 13 | الصداع | 2,165 | 2397 | 1.0 | 161 | - | 11 | 1-1 | 1.77 | |
| 14 | جول مسحه | 2,131 | 1422 | 4.0 - | 218 | 1 | 5 | 6 | 2.16- | |
| 15 | ثلة السفلى | 181 | 266 | 3.8 | - | - | - | - | - | |
| 16 | تباله | 389 | 675 | 5.5 | - | - | - | - | - | |
| 17 | الصبق | 13 | 700 | 34.9 | - | - | - | - | - | |
| 18 | صويبر | 178 | 84 | 7.5 - | - | - | - | - | - | |
| 19 | ثوبان | 798 | 711 | 1.2 - | - | - | - | - | - | |
| 20 | زغفه | 719 | 803 | 1.1 | - | - | - | - | - | |
| 21 | عرف | 1397 | 1238 | 0.1 - | - | - | - | - | - | |
| 22 | المصينعة | 743 | 1130 | 4.2 | - | - | - | - | - | |
| 23 | مُحُدِث | 36 | 19 | 6.4 - | - | - | - | - | - | |
| | **المجموع** | **202387** | **318293** | **87.1** | **2408** | **118** | **1470** | **1588** | **7.21** | |
| | **المعدل** | **8799** | **13839** | **4.5** | **172** | **8.4** | **105** | **113.4** | **0.52** | |

**المصدر**: عولجت بيانات هذا الجدول باعتماد الآتي:

- بيانات السكان لعام 1994م من: الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، "النتائج النهائية لمحافظات حضرموت– التقرير الأول"، يناير 1996، صنعاء، جدول (1)، ص ص1 – 183.
- بيانات السكان لعام 2004م من: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، ، ص ص1 – 154.
- بيانات معدل الشغل لكل ألف ساكن من: بيانات التركيب الاقتصادي لتجمعات حضرموت السكانية ذات الألفي نسمة ومافوق: الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، مخرجات تعداد 1994م، بيانات غير منشورة.
- بيانات التجهيز الحضري من:– استمارة الأنشطة الاقتصادية بتجمعات حضرموت السكانية ذات الألفي نسمة وما فوق(الملحق 4).
- بيانات تجهيزات التجمعات السكانية بالشبكة العامة للمياه والإثارة والصرف الصحي: استمارة الجرد لتعداد 1994م.

فعند مقارنة معدلات المواليد بمثيلتها المعلنة عن الجهاز المركزي للإحصاء عام 1982م، يتضح أن نسبة القصور قد بلغت حوالي 39.6% وأن سبب ذلك يعود إلى تأخير استخراج شهادة الميلاد للطفل حتى التحاقه برياض الأطفال أو المدرسة أحيانًا في المدن على وجه الخصوص (ابن ثعلب، ورقة بحثية، 1987م، ص 2). كما أن الانخفاض في معدلات النمو ربما يُعزى لارتفاع معدلات الهجرة إلى خارج مدينة المكلا بسبب ارتفاع حدّة التوتر والصراع السياسي بين الإمارات والسلطنات المتعاقبة على مناطق حضرموت، وهي: الكثيرية والبريكية والكسادية والقعيطية، التي سعت كل واحدة منها للاستيلاء والسيطرة على المكلا؛ باعتبارها النافذة التي تطلّ حضرموت منها على العالم الخارجي (ناجي، 1978م، ص ص 39-44)، فضلًا عن حركة الكفاح الوطني المسلح، التي أذكت هذا الصراع وتوجّت بتحقيق الاستقلال الوطني في 30 نوفمبر 1967م. فعدد سكان المكلا المقدّر بـ 4500 نسمة عام 1834م، (أباظة، 1976م، ص 143. الهامش)، ارتفع إلى 30000 ساكن عام 1950م (باحاج، 1982م، ص 221)، وإلى 35000 نسمة عام 1965م (مجلة العربي، 1965م، ص 89)، أي بنسبة نمو تبلغ 1.6% خلال الفترة 1834-1950م، و1% في الفترة 1950-1965م. بيد أنها تغيّرت منذ النصف الثاني من الستينيات:

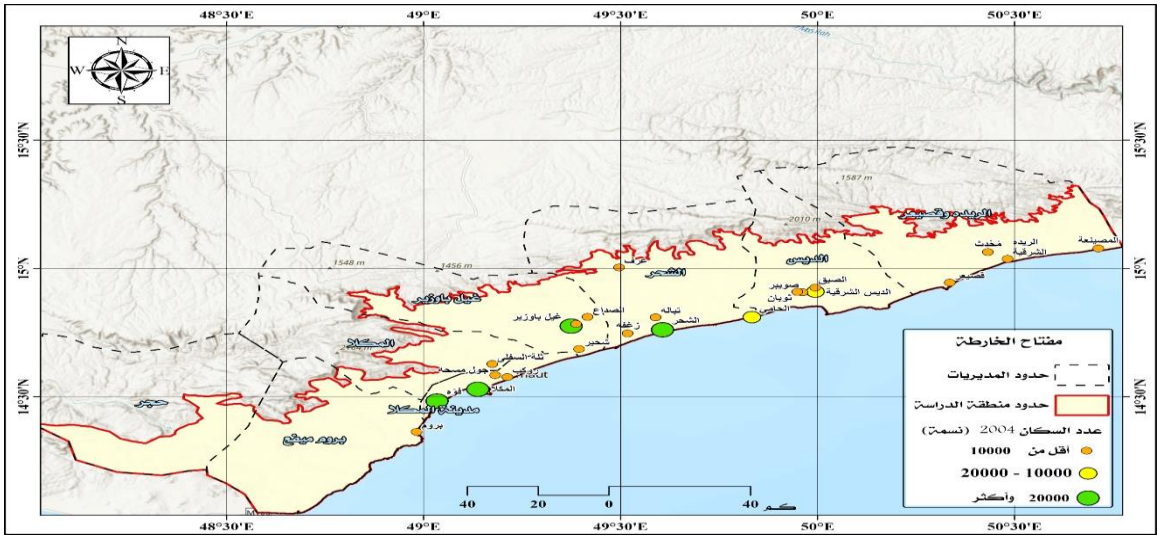


**المصدر**: من عمل الباحث بالاعتماد إلى الجدول (1) وباستخدام برنامج ArcGispro3.5.

**خريطة (3): التوزيع الحجمي لسكان مدن وبلدات ساحل حضرموت وفق تعداد 2004م**

فاستتباب الأمن بعد قيام نظام وطني عام 1967م وانتصاب المكلا عاصمة لكامل حضرموت أدى إلى تدعيمها ديمغرافيا بقدوم أعداد هامة من سكان الأرياف، وأعطى لها صورة ديمغرافية مغايرة، وهو ما تؤكده بيانات الفترة اللاحقة، حيث يتضح أن سكان مدينة المكلا ازداد منذ التعداد الأول للسكان والمساكن عام 1973م وبسرعة حثيثة بين عام 1988م و1994م؛ إذ بلغ معدل النمو السنوي 4.4%، وهو وإن كان يقل قليلًا عن النسبة العامة للنمو السكاني على مستوى المحافظة ومقدارها 4.8 % في الفترة ذاتها، كما أنه يزيد قليلًاعلى معدل النمو للمدينة فيما بين تعداد 1994وآخر تعداد تمّ إجراؤه عام 2004م،

لكنه يدل على النزوح الريفي إلى المكلا، والذي يمثل امتدادًا لدورها كقطب جاذب للسكان من كل أجزاء المحافظة وخاصة من وادي حضرموت، الذي يوفر 40.9% من إجمالي الأسر الوافدة إلى المكلا وعددهم 5200 أسرة خلال الفترة بين 1951- 1976م (Mukalla Mater Plan», op.cit., p.26 ,Table 2.1.3)، كما تؤكد بيانات استمارة الجرد لتعداد 1994م أن نسبة الوافدين إلى المكلا بلغت 59.2 % من العدد الإجمالي للأسر الوافدة إلى مدن حضرموت من مديريات المحافظة، غير مديرية المدينة، ومن محافظات الجمهورية ومن الخارج، ومجموعهم 8250 أسرة عام 1994م (استمارة الجرد لتعداد 1994م)، وهي نسبة مرتفعة خاصة في ظل تحوّل عدد من مدن حضرموت إلى أقطاب جاذبة.

ويُعدّ البدء بتنفيذ مشروع مجاري المكلا عام 1984م (وزارة التخطيط، وحدة التخطيط، حضرموت، 1986م، ص 122)، من الأمور التي أسهمت في الحفاظ على مباني المدينة برابط ما نسبته 78.1% من إجمالي الأسر بالمدينة وعددها 12880 أسرة عام 1994م بشبكة قنوات صرف صحي، فضلًا عن السعي لتوفير حاجات 95.3% (البار 2005م، الملحق 2، ص 380)، من إجمالي الأسر بالمدينة من مياه الشرب، ذلك بِمَد أنابيب المشروع الجديد للمياه عام 1998م إلى مدينة غيل باوزير الواقعة على بُعد 51 كلم. ولمَّا كانت مدينة المكلا تشكو من نمو الأحمال الكهربائية بسبب تنامي الطلب على الاستهلاك المنزلي والتجاري من 16.0- 19.6 ميجاوات فيما بين 1995 و1996م (البار، 1997م، ص 178)، أي بنسبة زيادة مقدارها 20.3% في سنة، فضلًا عن ظهور الاستهلاك الصناعي عام 1996م بسبب التوسع في انتشار الورش الصناعية، التي قُدرت حاجتها بـ 2 ميجاوات، في حين أن الطاقة المنتجَة لم تتجاوز 3 ميجاوات في العام نفسه، أي 13.9% من الحاجة الاجمالية للمدينة من الكهرباء، وأصبحت الأسر المرتبطة بالشبكة العامة للإنارة وعددها 12420 أسرة، حسب الملحق 3 (يُنظر البار، 2005م، ص 381)، أي إن ما نسبتهم 96.4% يعانون من تكرار انقطاع التيار الكهربائي، الذي بلغ أقصاه في صيف 1996م، أي 30 ساعة متواصلة، وهذا الأمر أسهم في التعجيل بتنفيذ مشروع محطة الريان بطاقة مقدارها 40 ميجاوات، إضافة لمحطة إسعافية بقدرة 10 ميجاوات في المنورة وذلك خلال الخطة الخمسية الأولى للأعوام 1996- 2000م (وزارة التخطيط والتنمية، حضرموت، 2000م، ص 86).

**4.2: مدينة الشحر**: هي مدينة قديمة، أكسبها موقعها على بحر العرب أهمية كبيرة كمركز لتزويد القوافل التجارية الآتية من الجزيرة العربية في رحلة الصيف بمنتجات الشرق (سارجنت، 1990م، ص 130)، ومثَّلتْ في العصور الوسطى أهم موانئ ساحل حضرموت والمركز التجاري والسياسي والاقتصادي الذي عن طريقه تصدّر حاصلات البلاد وترد حاجياتها (باوزير، 1957م، ص 17)، الأمر الذي لفت أنظار البرتغاليين لاحتلاله عام 1523م (بامطرف، 1983م، ص 9). وبهذا ظلت الشحر مركزًا تجاريًا مهمًا إلى مطلع القرن العشرين حينما تحوّل ميناء حضرموت إلى المكلا، الذي تميّز بحمايته الطبيعية واتصاله بأنحاء حضرموت عبر مسالك مرضية، فضلًا عن قدرته على قبول البواخر الكبيرة بسبب عمقه، وهو ما لم يكن متوافرًا في ميناء الشحر.

وخلافًا للموقع فإن موضع الشحر يعد أكثر أهمية؛ لأنه يمثل سهلًا ساحليًا منبسطًا، عرضه 15 كلم،

مفتوحًا من جميع الاتجاهات عدا الجهة الجنوبية المطلَّة على البحر، وإن كان لانتشار الكثبان الرملية آثار سلبية في تعميق أساسات المباني وصعوبة تصريف مياه الأمطار والسيول ومدّ شبكة الصرف الصحي، كما تساعد على انتشار المستنقعات والسبخات الملحية، غير أن هذا الموضع يستجيب للتوسعات العمرانية للمدينة.

تُعدّ مدينة الشحر المدينة الثانية في إقليم الساحل الحضرمي، بعد مدينة المكلا، من حيث الأهمية والحجم السكاني، فقد بلغ عدد سكانها عام 1994م نحو 30807 في حين وصل سكانها في آخر تعداد أُجري عام 2004م إلى نحو 47060 نسمة بمعدل نمو مقداره 4.2%، وهو يساوي معدل النمو في مدينة المكلا في الفترة نفسها (الجدول 1). ولقد قُدّر عدد سكان مدينة الشحر بـ32 ألف نسمة عام 1523م (بامطرف، 1983م، ص 38)، منهم 12 ألفًا من الغرباء الوافدين إليها من أودية حضرموت الداخلية (بامطرف، 1983م، ص 123. الحواشي) ومن الهند وشرق أفريقيا والخليج العربي والبرتغال وجنوب أفريقيا وجنوب آسيا والصين للمتاجرة (بامطرف، 1983م، ص 42 )، وانخفض إلى 17291 ساكنًا عام 1973م (الجهاز المركزي للإحصاء، حضرموت، 1989م، ص12)، ثم ارتفع إلى 21481 عام 1988م، (الجهاز المركزي للإحصاء حضرموت، تعداد 1988م، بيانات غير منشورة)، أي بنسبة نمو مقدارها – 0.14% سنويًا خلال الفترة بين1523م و1973م، يعود هذا الوضع لهجرة الغرباء عن المدينة بسبب اضمحلال نشاط مينائها من ناحية، واعتبارها مسرحًا للصراعات بين حكامها آل بريك وآل كثير تارةً، وبين الأخير والقعيطي تارةً أخرى، والذي استقرّ به المقام في الشحر عام 1867م (عكاشة، 1985م، ص85) واتخذها عاصمة لدولته قبل أن تتحول إلى المكلا عام 1910م (عكاشة، 1985م، ص 214ـ الهامش). وفي الفترة ما بين عامي 1973م و1988م نَمَتْ مدينة الشحر بمعدلات بطيئة بلغت 1.4%؛ بسبب ارتفاع معدلات المواليد الذي يقابله ارتفاع في معدلات الوفيات وإلى الارتفاع في معدلات الهجرة منها إلى البلدان العربية المجاورة، وربما يعود إلى السياسة السكانية، غير المعلنة، والمستهدِفة الحد من هجرة السكان الريفيين إلى المدن عن طريق توجيه خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية باتجاه إذابة الفوارق بين الريف والمدينة، وتوفير فرص العمل والخدمات الاجتماعية والصحية في كلٍ منهما في حدٍ سواء. أما النمو المفاجئ في الفترة بين 1988 و1994م ومقداره 6.0% فيُعزى إلى معدلات الخصوبة التي تبلغ على مستوى المحافظة؛ نظرًا لغياب مؤشراتها على مستوى المدن، نحو 4.7% عام 1994م (الجهاز المركزي للإحصاء، حضرموت، 1996م، ص 2)، إضافة لعودة أبناء المدينة المهاجرين، في إثر المتغيّرات الإقليمية عام 1990 الذين شكّلوا 8.6 من إجمالي العائدين إلى مدن حضرموت من خارج اليمن، وعددهم 3965 أسرة، وأسهموا في النهضة العمرانية التي تعيشها المدينة، وأدّت إلى توفير عدد من المساكن المستقلة (فيلات)، التي تؤوي حوالي 3450 أسرة، أي 84.9 % من إجمالي أسر مدينة الشحر، كما أشارت استمارة الجرد لتعداد 1994م.

وبرغم بروز مدينة الشحر كعاصمة إدارية لمديريتها منذ أول تقسيم إداري عام 1967م وما ترتّب عن ذلك من تدعيمٍ لدورها الإداري والخدمي وبخاصة التعليمي بمستوياته الأساسية والثانوية، بقيت المدينة إلى اليوم مستقطَبَة من قِبل مدينة المكلا، التي لا يفصلها عنها سوى 62 كلم، في مجال التعليم العالي والثانوي التخصصي. وقد انعكس ذلك على إمكانيات فرص

العمل التي ما تزال محدودة. وعلى نسبة العاطلين عن العمل المرتفعة والمقدّرة عام 1994م بـ 16.3% (الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، التوزيع العددي والنسبي حسب النشاط الاقتصادي، مخرجات تعداد 1994م)، أي مساوية لمعدلها على مستوى المحافظة، البالغ 16.37% (الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، التقرير الثاني، 1996م، ص 126). وبهذا فإن عملية التحويل الاقتصادي التي خلقت، منذ عام 1990م بمدينة الشحر خاصة، عددًا من المصانع لإنتاج قوارب الصيد (الفيبرجلاس)، وتلك الخاصة بتصبير الأسماك، فضلًا عن إنشاء ميناء التصدير النفطي بضبة عام 1993م (الدليل التعريفي لحضرموت، 1995م، ص 25)، لكنها لم تلامس مُشْكِل توفير فرص العمل، ولم تعمل على تطوير الصناعات الحرفية الموروثة، كالحياكة التي تعد صناعة مينائية، اشتهرت بها الشحر وشبام، التي كانت تمثل محطة رئيسة للقوافل، إذ بلغ إنتاجهما من الفوط الرجالية (السباعيّات) حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء، مكتب حضرموت نحو 4.6 ألف قطعة بقيمة إجمالية مقدارها 26.8 ألف دينار عام 1986م (الجهاز المركزي للإحصاء، حضرموت، 1989م، ص 82)، (الدينار اليمني يساوي من العملة الموحدة بعد توحيد اليمن 26 ريالًا). وفي الجملة فإنَّ الصناعة، بما في ذلك البناء والتشييد، أصبحت تُشغّل حوالي 29.8% من مجموع القوى العاملة بالمدينة وعددها 6576 عاملًا عام 1994م، مقابل 17.4% للقطاع الأول، منهم 95.3% يشتغلون بالصيد البحري، الذي يمثل ساحل الشحر ظرفًا طبيعيًا مواتيًا لهذا النشاط، حيث تتوفر فيه أنواع مختلفة من الأسماك، وتقدّر إنتاجية جمعيات الشحر الثلاث (الخور، الشحر والمجرف) بأكثر من 12 مليون طن عام 2000م (مكتب حضرموت للثروة السمكية، 2001م، ص 3)، وهي ثروة ما تزال من دون استغلال، وتتطلب مجهودات جبّارة، وتمويلات كبيرة. ويمثل قطاع الخدمات النسبة المتبقية من القوى العاملة ومقدارها 52.9%، منهم 40% في قطاع الإدارة، 33.4% في التجارة التي بالرغم من أنها تمثل نشاطًا عريقًا في مدينة الشحر لا تضم سوى بنك حكومي واحد هو (بنك الإنشاء والتعمير)، فضلًا عن ثلاثة فنادق من النوع العادي (دليل سياحي عام، 2019م، ص 78). بهذا فإن مدينة الشحر ينتظرها تمديد عدد من التجهيزات السياحية كالفنادق والمطاعم والمقاهي؛ لتسهم في حل مُشكل البطالة، وتعزيز دورها السياحي، فضلًا عن التربوي بإنشاء معاهد مهنية في مجال الأسماك والصناعات الحرفية.

وقد أدّى إنشاء ميناء لتصدير النفط بمنطقة ضبّة عام 1993م، على بُعد كيلومترين غربي مدينة الشحر، إلى استعادة نشاطها المينائي وتنشيط حركتها التجارية، وممّا ساعد على ذلك إنجاز طريق الشحر– المكلا عام 1985م بربط مدينة الشحر وأريافها أكثر فأكثر بمدينة المكلا. وأصبحت الشحر لا تؤدي في مديريتها إلَّا دورًا إداريًا، لذلك يمكن اعتبار مدينة الشحر امتدادًا شرقيًا للعاصمة المكلا.

**4.3: مدينة غيل باوزير**: تتموقع عند نقطة التقاء السهل الساحلي بهضبة حضرموت الجنوبية، التي يعود ارتفاعها لنشاط الحركات التكتونية، التي بلغت أوجها في العصر الأيوسيني، وترسبت بها صخور جيرية جبسية، لذلك جمع موقع المدينة خصائص المنطقتين. وبوصفها أقرب المدن إلى سكان الأودية الداخلية والهضبة فقد مثل سوقها مكانًا لتسويق منتجاتهم الزراعية والحيوانية، زيادة على تموينهم بمحتاجاتهم من السلع الضرورية والكمالية. وقديمًا أدى موقع المدينة على طريق القوافل المتجهة من ميناء الشحر إلى وادي حضرموت دورًا مهمًا قبل

انتقال الميناء إلى المكلا، لكن مرور الطريق بين المكلا ووادي حضرموت إلى الغرب منها، أدّى إلى أن تقل أهمية هذا الموقع الذي استعاد أهميته بعد ربطها بطريق المكلا – الشحر.

وخلافًا للموقع فإن الموضع لمدينة غيل باوزير يعد مناسبًا، ويمثل ربوة منحدرة انحدارًا طفيفًا من الشمال إلى الجنوب، وصخوره جيرية صلبة نوعًا ما، وأنه غني بالمياه الجوفية وتربته الخصبة، ممّا أدّى بالمدينة أن تمثل أفضل المناطق إنتاجًا لبعض المحاصيل النقدية، كالتبغ والحِنّاء على مستوى المحافظة والجمهورية.

وكانت مدينة غيل باوزير إلى أوائل الستينيات مُكلَّفة بخدمة كامل حضرموت في ميدان التعليم؛ لاحتضانها المدرسة الوسطى الوحيدة آنذاك على مستوى حضرموت ومدرسة لتدريب المعلمين ومعهدًا دينيًا، فضلًا عن رباطها الديني الذي يعود إنشاؤه إلى عام 1910م. غير أن هذا الدور تلاشى منذ الاستقلال بسبب انتشار التعليم في عموم حضرموت، وأصبحت المدينة اليوم تضم 5.9% من طلاب التعليم الثانوي، و428 عاملًا يشتغلون بقطاع التعليم، أي 38% من جملة القوى العاملة لقطاع الإدارة بالمدينة عام 1994م. ويمثل قطاع الصناعة في مدينة غيل باوزير 33.1% من مجموع القوى العاملة بالمدينة وعددها 3392 عاملًا، منهم 74.9% في قطاع البناء والتشييد و25.0% في قطاع الصناعة التحويلية، بما فيها إمدادات الماء والكهرباء والغاز، ويمثل مصنع الجبس والطباشير أهم فرع صناعي بالمدينة بتوفيره نحو 30 فرصة عمل عام 1987م (الجهاز المركزي للإحصاء، حضرموت، 1989م، ص 85)، والأهم من ذلك أنه يعتمد على المواد الخام المحلي، لكن المصنع يواجه صعوبات كبيرة أدت إلى إغلاقه، منها صعوبة استخراج المادة الخام وقدم آليات تشغيله، فضلًا عن تعثر تسويق منتجاته من الطباشير. ولقد أسهم مشروع كهرباء الخمس المدن شرقي المكلا وهي غيل باوزير، الشحر، الحامي، الديس الشرقية والقارة في ربط 99.5% من أسر المدينة بالشبكة العامة للإنارة، فضلًا عن أن أكثر من 97% من أسرها مرتبطة بالشبكة العامة للمياه عام 1994م (البار، 2005م، الملحقين 2،3، ص.ص 381و380). وتشكو مدينة غيل باوزير من قلة عدد الأسر المرتبطة بشبكة الصرف الصحي؛ إذ لا تتجاوز نسبة هذه الأسر 1.3% فقط من إجمالي الأسر بالمدينة، أي 30 أسرة فقط، وهذا يضاف إلى معاناتها من التهام العمران للأراضي الزراعية، بتحويلها إلى مبانٍ؛ استغلالًا لارتفاع أسعارها.

4.4: **مدينة فوّه:** هي الامتداد الغربي لمدينة المكلا، والتي كانت تمثل قرية زراعية صغيرة إلى السبعينيات، فقد تضاعف عدد سكانها أكثر من 10 مرات بين عامي 1973م و1994م؛ إذ مرّ من 1126 ساكن عام 1973م (الجوهي، 1998م، ص 188) إلى 12.914 ساكنًا عام 1994م. وتحتل فيه المرتبة السادسة، على مستوى إقليم حضرموت، بعد المكلا وسيئون والشحر وتريم وغيل باوزير، وحققت مركزًا متقدمًا في آخر تعداد تمّ عام 2004م بحجم سكاني بلغ 35255 ساكنًا، ومعدل نمو عالٍ مقداره 10.0% في الفترة ما بين 1994 و2004م (الجدول 1)، ذلك بفضل موقعها الذي لا يبعد سوى 12 كلم غربي المكلا وعلى الطريق الذي يربط عاصمة المحافظة (المكلا) بغيرها من محافظات البلاد الغربية وبالعاصمة الاقتصادية والتجارية للجمهورية اليمنية (عدن) إذ بإنجازه عام 1979م (الجهاز المركزي للإحصاء، الدليل التعريفي، 1995م، ص 29) تمكّنت فوة من تسويق فائضها من محاصيل الموز والليمون والمانجو إلى أسواق المكلا والمدن

الحضرمية الأخرى.

وتتموضع النواة القديمة للمدينة على ربوة مرتفعة عن مجرى وادي الخربة، التي تشرف عليه من الغرب، بمقدار 5 أمتار في المتوسط وتحتل فوّهته، التي يرجّح أن تكون التسمية مأخوذة من هذا الموضع بعد تصحيفها من فوهة إلى فوّه، في حين تشرف من الشرق على وادي الشاخين، اللذيْن بسببهما أخذت المدينة القديمة الشكل الطولي الممتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، وأصبحت مساحتها محدودة، الأمر الذي أدى بتوسعاتها الجديدة في الثمانينيات لأن تتموضع على هيئة نويات متفرقة، إحداها، وهي الأقدم، تقع إلى الشرق من فوة القديمة وعلى بُعد كيلومتر واحد محدثة حي الصداقة. والأخرى في شرقها ويمثلها حي المتضررين الذي ظهر عام 1983م. أما الثالثة فظهرت في فترة تتوسط ظهور النواتين السابقتين مكونة حي ابن سيناء إلى الغرب من المدينة القديمة ويبعد عنها بحوالي كيلومترين تقريبًا. وتتخذ مدينة فوة الحالية شكل شريط طولي، تقطعه مجموعة الأودية، التي تبدأ من الشرق بوادي أمبيخة، يليه وادي تفاث، ثم الشاخين، وأخيرًا الخربة، ويبلغ طوله حوالي 16 كلم، أما عرضه فيتراوح بين 2–4 كلم. ويقسم طريق المكلا–عدن المدينة إلى جزأين: شمالي ذات أرضية صلبة تسمح بالبناء من دون تعمق أساسات المباني، لهذا فهو أسبق في تعميره، وجنوبي بمحاذاة ساحل البحر، تنتشر فيه الكثبان الرملية، التي لم يكن زيادة الطلب على الأرض عائقًا أمام صعوبة البناء به وكلفته، ولم يحدّ من انتشار العمران فيه.

بهذا أصبحت مدينة فوة منذ الثمانينيات جاذبة للسكان من المكلا، بوصفها المتنفس الغربي لها، ومن أنحاء حضرموت والمحافظات الأخرى ومن الخارج. ويمثل الوافدون إليها من غير مدينة المكلا نسبة مقدارها 49% من مجموع الأسر في المدينة وعددها 1980 أسرة عام 1994م. الأمر الذي أدى إلى توسيع مجالها، الذي أصبح يضم 1766 مسكنًا عام 1994م (الجهاز المركزي، صنعاء، التقرير الأول، 1996م، ص 166) بدلًا من 794 عام 1988م (الجهاز المركزي للإحصاء، حضرموت، تعداد 1988م، بيانات غير منشورة)، بمعدل نمو مقداره 13.3% سنويًا. وما من شك أن هذه الديناميكية ارتبطت بتدعيم الدولة لمدينة فوة بالخدمات العامة والخاصة، مثل مستشفى ابن سيناء المركزي (التعليمي)، والإدارات المركزية لجامعتي حضرموت والأحقاف والكليات التابعة لهما، فضلًا عن المعاهد الثانوية المتخصصة (الصحي والتجاري). وممّا زاد أهمية مدينة فوة احتضانها للاستثمارات السكنية والصناعية والتجارية، فالنهضة العمرانية التي تعيشها المدينة جعلت قطاع البناء والتشييد أهم قطاع في صناعة فوّة بتوفيره عام 1994م حوالي 1320 فرصة عمل مقابل 357 في الصناعة التحويلية. وتحتوي المدينة نصف المعاهد التخصصية، 50% من مؤسسات التعليم العالي و17.6% من أسرَّة المستشفيات الحكومية بالمحافظة. وتخلو فوة من المؤسسات المالية كالبنوك، إلا من محلات الصرافة التي بلغت 3% من إجمالي صرافات ساحل حضرموت، وعددها 26 مصرفًا عام 2019م، كما يوجد بها مكتبا بريد، أحدهما في حي المتضررين والآخر في ابن سيناء (دليل سياحي عام، 2019م، ص ص 82–83 + ص ص 74–75)، وبهذا فإن مدينة فوّة تعتمد بشكل كلي على مدينة المكلا في هذا الميدان.

ونظرًا للتوسع الكبير لمدينة فوة سكانيًا ومجاليًا فإن عدد الأسر المرتبطة بشبكة الإنارة تمثل نحو نصف عددها عام 1994م، أي 1070 أسرة، وحوالي

25.8% منها مرتبطة بالشبكة العامة للصرف الصحي. أما الأسر المرتبطة بالشبكة العامة للمياه فتزيد عن 75%؛ بسبب ربطها بمشروع تزويد مدينة المكلا بالمياه الصالح للشراب (البار، 2005م، الملاحق 2،4،3، ص ص 381، 382، 380) على التوالي.

4.5: **مدينة الديس الشرقية:** تقع في الجزء الشرقي لساحل حضرموت، حيث تبعد عن خط الساحل ببضعة كيلومترات، وقد زاد أهمية هذا الموقع إنجاز طريق الشحر – سيحوت، الذي يربط محافظة المهرة بحضرموت، فضلًا عن الدور الذي تقوم به كمدينة مرحلة للنازحين من سكان البدو، الذين ينتشرون في شمالها وشرقها، والقادمين من محافظة المهرة. كما أكسبها موقعها إمكانيات سياحية واستشفائية، تعود إلى المياه الكبريتية التي تعالج أمراضًا عدة، كالروماتيزم وأمراض الجلد وتخفيف آثار السكر في الجسم، تنتظر المدينة أن تمتد إليها التجهيزات السياحية كالفنادق والمطاعم والمقاهي والمتاجر المتعددة والمتنوعة التي ستسهم من دون شك في حل مُشْكلة البطالة.

وبسبب السهل الضيق الذي تجاوره المرتفعات من الشرق ومن الغرب ويشرف على وادي حبيب غربًا ووادي عمر شرقًا، والذي يتسع كلما اتجهنا جنوبًا حتى يصل أقصاه بالقرب من ساحل البحر، فإن امتداد المدينة حديثًا، قد أخذ في التوسع من الشمال، جنوب النواة القديمة التي يمثلها حي الشهداء، وباتجاه الجنوب دون الشرق والغرب، الأمر الذي حال دون التحامها بالتجمعات السكنية المنتشرة على الشريط الساحلي، لذلك مثلت مدينة منفردة.

ونظرًا لأهمية الديس الشرقية ودورها الإداري والخدمي، كعاصمة لمركز الديس–الحامي الإداري حتى عام 1999م، واستقطابها للنازحين من الأرياف فإن عدد سكانها ارتفع من 7560 نسمة عام 1988م إلى 9449 ساكنًا عام 1994م، أي إنهم زادوا بمعدل 3.7% سنويًا خلال الفترة بين عام 1988 و1994م، وهو أقل من النسبة العامة للنمو السكاني على مستوى المحافظة ومقدارها 4.8%، وهو ما يؤكد عدم استقرار النازحين بالمدينة في أثناء توجههم نحو الشحر أو العاصمة (المكلا)، فضلًا عن استشعاره للركود الاقتصادي الذي تعيشه المدينة، والذي تظهر آثاره في تدني عدد العاملين بالصناعة، بما فيها قطاع البناء والتشييد إلى نحو340 عاملًا، أي 0.9% من إجمالي القوى العاملة بالمحافظة مقابل 0.8% للقطاع الأول من إجمالي العاملين بالزراعة والصيد البحري والتعدين وعددهم 51544 عاملًا على مستوى المحافظة. أما القطاع الثالث فيضم 932، أي 1.5%، منهم 57.6% بالقطاع الإداري و26.4% بالتجارة و9.1 بالنقل، ويضم قطاع السياحة 6.9%. وفي آخر تعداد أُجري في البلاد عام 2004م حققت مدينة الديس الشرقية معدل نمو في الفترة ما بين 1994م و2004م مقداره 3.6%؛ إذ بلغ عدد سكانها نحو 13534 ساكنًا في آخر الفترة نفسها (الجدول 1).

وتشكو مدينة الديس الشرقية من انعدام الخدمات السياحية كالفنادق والبنوك، أما محلات الصرافة ففيها منها اثنان من جملة صرافات ساحل حضرموت، وعددها 21 محل صرافة، أي 9.5% (دليل سياحي، 2019م،ص 83)، فضلًا عن انعدام محلات تجارة الجملة، ممّا يعني اعتمادها في هذا الميدان بشكل كلي على مدينة الشحر. كما أنّ تواضع المشاريع الخدمية العامة للمياه والصرف الصحي أدّت إلى أن لا تتجاوز الأسر المرتبطة بالأوّل 50%، والثاني 2.9%، أي 40 أسرة فقط، عام 1994م، ولم تستفد المدينة إلّا من مشروع كهرباء الخمس مدن شرقي

المكلا، الذي ربط أكثر من 94%من إجمالي الأسر بالمدينة، وعددها 1360 أسرة بالشبكة العامة للإنارة (البار، 2005م، الملاحق 2،4،3، ص ص 380 ،382، 381) على التوالي.

بهذا فإنه وخلافًا لمدن ساحل حضرموت تُعدّ الديس الشرقية مدينة غير مندمجة في الفضاء الجغرافي الحضري للساحل، لذا فلا غرابة أن نلاحظ نموًا صناعيًا منعدمًا وهيمنةً للسكان العاملين في الزراعة والصيد البحري، وما يزال القطاع الأول مهيمنًا في المدينة بنسبة 24.6%، منهم 16.2% يعملون بقطاع الزراعة و81.2% بقطاع الصيد البحري، كما أن غالب المؤسسات الخدمية (التعليمية والصحية) من النوع البسيط، ومرتكزة في هذين المجالين أساسًا على مدينة الشحر، وحتى ترقيتها إلى عاصمة مديرية عام 1999م بدلًا من عاصمة مركز إداري، لم يكن برهانًا على أهميتها الاقتصادية والخدمية، رغم أنها تأتي في المرتبة الخامسة بين مدن ساحل حضرموت من ناحية حجم سكانها.

**4.6: مدينة الحامي المحتمية:** لقد ورثت قرية صغيرة كانت تسمى (عطار)، ما تزال أطلالها موجودة إلى الآن في شمال المدينة القائمة الآن، التي تقع على خط الساحل في البقعة التي تُسمى قديمًا بـ (الظهار)، أي في منتصف المسافة بين مدينة الشحر غربًا ومدينة الديس الشرقية شرقًا، غير أن علاقتها بالشحر أقوى؛ لأنها تمثل سوقًا لتصريف منتجاتها من محاصيل جوز الهند ومن الأسماك. وبسبب موقع المدينة، المطل على البحر، أصبح ابن الحامي ذا كفاءة في الملاحة تفوق مؤهلاته التقليدية، كصيد السمك والفلاحة والتجارة. كما أضفت الينابيع المعدنية الحامية، التي تعود إليها تسمية المدينة، أهمية اقتصادية للمدينة كمنتجع سياحي.

وخلافًا للموقع فإن أهمية الموضع أقل، إذ يمثل سهلًا ساحليًا ضيّق، مما جعل امتداد المدينة مقيّدًا ولم يتمكن من الانتشار شمالًا بسبب الجبال وإلى الجنوب لوجود بحر العرب، لذلك أخذت المدينة شكلًا طوليًا شطرنجيًا من الشرق إلى الغرب وباتجاه الشحر، وهو الأسرع، الأمر الذي أدّى إلى ضمّها إلى مدينة الشحر عام 1999م، ومثلت معها مديرية قائمة بذاتها، بدلًا من تبعيتها لمديرية الديس الشرقية التي استُحدثت في هذا التاريخ.

ولقد زاد عدد سكان مدينة الحامي، المقدّر بألفي نسمة عام 1523م (بامطرف، 1983م، ص51) إلى 6630 ساكنًا عام 1988م (الجهاز المركزي للإحصاء، حضرموت، تعداد 1988م، بيانات غير منشّورة) و8253 ساكنًا عام 1994م (الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، التقرير الأول، ص 139)، أي بنسبة نمو سنوي تبلغ 0.3% خلال الفترة ما بين 1523–1988م، و3.6% فيما بين عام 1988 و1994م. كل ذلك قبل أن يصل سكان الحامي إلى 11700ساكن عام 2004م، وبمعدل نمو سنوي مقداره 3.5% فيما بين عامي 1994 و2004م. وهذا الوضع يُعزى للتحسن في مستوى الخدمات الصحية منذ الاستقلال، الذي انعكس على قلة الوفيات، في حين بقيت معدلات المواليد مرتفعة، هذا إلى جانب عودة 490 أسرة من الكويت و10 أسر من تنزانيا، شكّلت جميعها نسبة 42% من مجموع الأسر بمدينة الحامي وعددها 1170 أسرة عام 1994م، حسب استمارة الجرد لتعداد 1994م.

وما من شك في أن استقطاب الحامي من قِبل مدينة الشحر جعل أهميتها الاقتصادية والسياحية تقل، فهي تخلو من الفنادق والبنوك ووكالات السفر ومعارض الأثاث. كما أن المدينة تمثل مع جارتها مدينة الديس الشرقية أدنى معدل للأعمال، أي 135 عاملًا لكل ألف ساكن (الجدول 1)، ممّا يدل على تواضع قوة

العمل فيهما، وتضم الحامي من القوى الصناعية بالمحافظة أقل من 1%، 75.3% منها تعمل بقطاع البناء والتشييد، والنسبة الباقية بالصناعات التحويلية التي أسهم إنشاء مصنع للقيبرجلاس عام 1997م في توفير 14 فرصة عمل (مكتب حضرموت للصناعة، 2002م، ص 6). أما القطاع الأول فيضم ربع القوى العاملة بالمدينة، أي 24.9%، منهم 77.4% يعملون بالصيد البحري الذي تقوده الجمعية السمكية بأعضائها المسهمين وغير المسهمين وعددهم 590 صيّادًا، أي 7% من إجمالي المنتجين بمجال صيد الأسماك بالمحافظة عام 2001م (مكتب حضرموت للثروة السمكية، 2002م، ص 1). وبلغ إنتاجهم 470093 طنًا، أي 1.7% من جملة الأسماك المنتجة بالمحافظة عام 2000م (مكتب حضرموت للثروة السمكية، 2002م، ص 3). ويضم قطاع الخدمات حوالي ثلث القوى العاملة بالمدينة، أي 35.5%، منهم 28.6% بقطاع الإدارة و25.2% بالتعليم و9.7% بالصحة والعمل الاجتماعي. وقد استفادت مدينة الحامي من مشروع كهرباء المدن الخمس في ربط 97.4% من مجموع أسرها، وعددها 1140 أسرة بالشبكة العامة للإنارة (الملحق 2)، وما تزال تنتظر مشاريع أخرى للمياه والصرف الصحي تسهم في زيادة عدد الأسر المرتبطة بالشبكة العامة لهاتين الخدمتين التي بلغت نسبتهما عام 1994م، 12% للمياه و3.4% بالنسبة للصرف الصحي (البار، 2005م، الملحقين 2، 4، ص ص 380، 382)على التوالي، إلى جانب انتظارها الحل الناجع لمشكلة تسويق منتجات مصنع القيبرجلاس الذي يعود سببها إلى تشابه منتجات هذه المصانع، المنتشرة في غالب مدن ساحل حضرموت، والمتمثلة بقوارب الصيد وخزانات المياه، وذلك بالبحث عن أسواق جديدة داخل اليمن وخارجه، أو بإنشاء خطوط إنتاج جديدة تساعد على ديمومة هذه المصانع وتحافظ على عمالتها.

**4.7: مدينة القارة:** تقع شمال شرق مدينة غيل باوزير، وتبعد عنها بـ 1.2 كلم، وتفصلها عنها الحفر الكارستية التي تنصرف مياهها عبر معيان غالب (يقصد به القناة التي تصرف المياه من أماكن تجمعها إلى الأراضي المنحدرة القريبة منها)، الذي يخترق المدينة من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي. وبالرغم من أن المدينة وخدماتها تدور في فلك مدينة غيل باوزير وتتبعها إداريًا، إضافة إلى كونها تمثل ظهيرًا زراعيًا لها، زاد تنفيذ مشروع سفلتة طريق الشحر – غيل باوزير من أهمية موقعها، ومكّنها من تسويق جزء من منتجاتها الزراعية النقدية، كالتبغ والحناء، والغذائية، كالذرة الرفيعة والخضار، ومنتجات النخيل في مدينة الشحر، إضافة إلى مدن غيل باوزير والمكلا، التي يذهب إليها الجزء الأكبر من منتجاتها.

وليس موضعها بأهم من موقعها، فقد شهد السهل الضيّق الشبه المستوي، الذي ينحدر، بشكل عام، من الشمال إلى الجنوب ابتداءً من التلال الشمالية الصغيرة، ظهور الحي القديم للمدينة، الذي يشرف على الأراضي الزراعية من جهة الشرق. لهذا حُدّدت محاور توسعاتها العمرانية الجديدة باتجاه الجنوب والجنوب الغربي، ممّا يعني البدء بتلاصقها التدريجي من حيث العمران بمدينة غيل باوزير، ويعزّز تبعيتها الإدارية.

ومدينة القارة التي لم تكن سوى قرية صغيرة حتى السبعينيات نمتْ ديمغرافيًا بسرعة حثيثة في الفترة ما بين عام 1988 و 1994م، وبلغ 5.3% سنويًا، وهي تفوق معدل النمو السكاني على مستوى المحافظة في الفترة نفسها، مقابل 2.4% سنويًا بين عامي 1973 و1988م، يعود إلى حركة النزوح

باتجاهها، التي أضافت ما نسبته 17.7% من إجمالي الأسر في المدينة وعددها 875 أسرة عام 1994م، وبخاصة من الكويت والصومال، فضلًا عن محافظات الجمهورية اليمنية، مثل الحديدة، شبوة، ولحج، هذا إلى جانب ارتفاع معدلات الخصوبة وقلة معدلات الوفيات التي مثلت سمة من سمات التحضر في حضرموت. لذا فإن نمو عدد سكان المدينة قد تزامن مع توسع بقعتها المعمورة التي زادت من 113 إلى 150 هكتارًا (الجوهي، 1998م، ص 242)، أي خلال أكثر من 20 سنة، وبمعدل نمو مجالي مقداره 1.3% سنويًا في الفترة من 1973–1994م، ممّا يعكس نفسه على تغيّر الكثافة السكانية بالمدينة من 22 ساكنًا في الهكتار في بداية هذه الفترة إلى 34 في نهايتها، أي عام 1994م، وينسجم هذا التوسع مع تنامي سكانها الذي أظهره تعداد 2004م والبالغ 6159 ساكنًا، ومعدل النمو المقدّر بـ 2% فيما بين 1994 و2004م. وما من شك في أن الزراعة تمثل نشاطًا رئيسًا لسكان المدينة؛ إذ يعمل بها 271 عاملًا، أي 97.1% من إجمالي العاملين بالقطاع الأول ونسبته 24.4% من مجموع القوى العاملة بالمدينة، مقابل 33.2% لقطاع الصناعة بما فيهم المشتغلون بقطاع البناء والتشييد ونسبتهم 78.6%. أما قطاع الخدمات فيضم 485 عاملًا، أي 42.4% من مجموع القوى العاملة، 215 منهم يعملون بقطاع الإدارة، والذين يتوزعون على أنشطة هذا القطاع كالآتي: 122 بالنشاط التجاري و108 بالنقل، و40 بالفندقة والمال؛ إذ يمارسون هذا النشاط بمدينة غيل باوزير والمكلا؛ بسبب عدم توافر مؤسساتها بمدينة القارة. ولقد استفادت المدينة من مرور مشروع كهرباء المدن الخمس شرقي المكلا بالقرب منها في ربط 96% من الأسر بالشبكة العامة للإنارة (البار، 2005م، الملحق 3، ص 381)، فضلًا عن ربط مشروع المياه المنفَّذ بمدينة غيل باوزير لأكثر من 95%، وما تزال مدينة القارة تنتظر تنفيذ مشروع للمجاري يربط أكبر عدد من أسرها بشبكة عامة، بدلًا عن المشروع الراهن الذي لا يتجاوز ربطه لـ6.3% من الأسر فقط عام 1994م، إلى جانب حاجتها للربط بشبكة اتصالات هاتفية.

4.8: **بلدات ارتقت إلى مدن:** ونقصد بها روكب، شحير، الريدة الشرقية وقصيعر، التي كانت في عِدَاد البلدات التي يقل حجمُها عن الألفي نسمة حتى تعداد 1994م، ثمّ ارتقت إلى مدن وفق معيار الحجم في تعداد 2004م، وجميعها تقع إلى الشرق من مدينة المكلا، وتطلّ على الساحل، باستثناء مدينة شحير، التي انزوت على ربوة تبعد عن الساحل بنحو كيلومتر، وقد مكّنها هذا الموضع من التوسع شمالًا باتجاه مدينة غيل باوزير. وإذا كان مدينتا روكب وشحير لا تبعدان كثيرًا عن المكلا إلَّا بمقدار 10–20 كلم على التوالي فإن الريدة وقصيعر تقعان في أقصى شرق المحافظة ومنطقة الدراسة في حدٍ سواء. وبطبيعة الحال ورثت هذه المدن قرى للصيادين، ومنذ السبعينيات بدأت يتسع مجالها بسبب استقبالها لأفواج النازحين إليها من مناطق المحافظة ومن المحافظات الشمالية ومن الخارج؛ إذ عملوا على تكوين مناطق وأحياء سكنية خاصة بهم. وتدل معدلات النمو السنوية على أن هذه المدن نمتْ بسرعة حثيثة؛ إذ بلغت أقصاها في مدينة روكب 7.7%، تلتْها مدينة شحير 6.1%، ثمّ مدينة قصيعر 4.8%، وأخيرًا مدينة الريدة الشرقية 4.5% وذلك في الفترة ما بين 1994 و2004م (الجدول 1). وقد استفادت هذه المدن من مشاريع الإنارة ومياه الشرب في ربط نسبة لابأس بها من أسرها، فقد أسهم مشروع كهرباء المدن الخمس والمشاريع الإسعافية في ربط 85.5% من مجموع أسر مدينة روكب بالشبكة العامة للإنارة وعددها 415 أسرة عام 1994م، وربطت نحو 480

أسرة، أي 92.3%، من مجموع أسرها في العام نفسه بالشبكة العامة لهذه الخدمة. أما مدينتا قصيعر والريدة الشرقية فقد انخفضت نسبة أسرها المرتبطة بالشبكة العامة للإنارة بسبب اعتمادهما على الشبكة التعاونية؛ إذ بلغت النسبة في الأولى 37.8% وفي الثانية 0.8%، في حين نجد النسبة في الشبكة التعاونية تصل إلى 61.3% في قصيعر و93.4% في الريدة الشرقية من مجموع أسر هاتين المدينتين وعددهما على التوالي 595، 610 أسرة عام 1994م (الجدول 2). وفيما يخص ارتباط أسر مدن روكب، شحير، قصيعر والريدة الشرقية بالشبكة العامة لمياه الشرب فقد تفاوتت؛ إذ بلغت في روكب 100%، وفي شحير 98.1%، أما في قصيعر والريدة الشرقية فتنخفض إلى 39.5%، 3.3% على التوالي؛ بسبب اعتماد المدينتين على الشبكة التعاونية بنسبة 54.6% للأولى، و90.2% من مجموع الأسر وعددها 595 أسرة في قصيعر، و610 أسر عام 1994م (البار، 2005م، الملحق 2، ص 380). وتنتظر مدن روكب، شحير، قصيعر والريدة الشرقية تنفيذ مشاريع للصرف الصحي؛ إذ نسبة ارتباط أسرها بالشبكة العامة لهذه الخدمة ضعيف ولا يتعدى 8.4% في الأولى، و19.2% في الثانية، و0.8% في كلٍ من الثالثة والرابعة من مجموع أسرها عام 1994م، وذلك يدل على اعتماد هذه الخدمة على الحفر المغلقة وتليها الحفر المكشوفة (البار، 2005م، الملحق 4، ص 382). ويغلب على قوة العمل في هذه المدن ارتباطها بالقطاع الأول، الذي يشمل المشتغلين بالزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك والتعدين، إذ حققت مدينة روكب 3.1% من مجموع السكان الملتحقين بقوة العمل وعددهم 736عاملًا، ومدينة شحير 2.3% من أصل 875 عاملًا، ومدينة قصيعر 5.8% من المجموع الكلي لقوة العمل ومقداره 865 عاملًا، ثم مدينة الريدة الشرقية بنسبة 2.9% من مجموع السكان الملتحقين بقوة العمل عام 1994م (البار، 2005م، الملحق 1، ص 379).

**4.9: الظهير المباشر للمدن:** هي منطقة تابعة للمدن، ويسميها كريستالر بالمنطقة المتمَّمة للمدن، أمَّا سميلر فيطلق عليه الحقل الحضري (البار، 2005م، ص 6). وتأخذ هذه البلدات في انتشارها أشكالًا مختلفة؛ إذ يكون بعضها في شكل خطي، كما هو حال البلدات المنتشرة حول مدينتي الشحروغيل باوزير، في حين نجدها على شكل تجمع حول مدينة الحامي، يُنظر الخريطة (3).

**الخاتمة:**

من خلال الإبحار في دراسة المقوّمات الجغرافية للسياحة في مدن ساحل حضرموت وبلداته وظهيرها المباشر، يمكننا أن نستخرج مجموعة من النتائج والتوصيات التي قد تُسهم في تنمية السياحة وزيادة فعاليتها في ساحل حضرموت، وهي كما يأتي:

**النتائج:**

– لقد ساعد استواء السطح في منطقة الدراسة على تواصل مدن وبلدات الساحل الحضرمي بسهولة ويُسر.

– على الرغم من الحرارة الشديدة والرطوبة التي تسود الساحل الحضرمي في الصيف والخريف تعمل رياح نجم الأزيب والرياح الموسمية الجنوبية الغربية المعروفة بـ (رياح الشمال) على تلطيف الجو، خاصة بالليل، وبالتالي تجعل المناخ مناسبًا، نوعًا ما، لراحة الإنسان في هذه الفترة.

– تمتلك مدن ساحل حضرموت وبلداته والظهير المباشر له عددًا من المناطق الأثرية التي تدل على ما عاشته منطقة الدراسة من حضارات تاريخية قديمة أفرزت القصور والسوار والقلاع والحصون التي تتزيّن بها هذه المستقرات الاستيطانية.

– تتوافر في منطقة االشواطئ والسواحل الصالحة لممارسة هواية السباحة. في مدن ساحل حضرموت وبلداته بعض الخدمات الأساسية التي تساعد على الجذب السياحي، مثل شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وطرق المواصلات المرصوفة والترابية التي تصل بين المناطق السياحية، فضلًا عن توافر المياه والإنارة والصرف الصحي والخدمات الصحية والأمنية المتواضعة.

**التوصيات:**

– الحفاظ على المنشآت الأثرية القائمة عن طريق استمرار أعمال الترميم والصيانة لهذه الآثار لتظل شاهدة على عراقة هذا الجزء من حضرموت.

– العناية بالشواطئ المنتشرة على طول ساحل حضرموت؛ بإبعاد الخطر عنها بإقامة الألسن البنائية وكاسرات الأمواج والسدود التي تُبعد خطر الأمواج الهائجة، وتحصر أماكن آمنة لمزاولة هواية السباحة.

– العمل على تكوين إدارات دائمة للمهرجانات الموسمية، تُعنَى بالترويج والإعلان عن السياحة؛ بإعداد كتيبات وخرائط وصور عن المناطق السياحية وتوزيعها داخليًا وخارجيًا عبر سفاراتنا.

– الحرص على تطوير خور المكلا بوصفه المتنفس لسكان مدينة المكلا وسكان ساحل حضرموت بوجه عام، والحدائق والمتنزهات؛ بتزويدها بالمسارح، وأماكن للعرض السينمائي للأطفال؛ بهدف تنمية قدراتهم.

– العناية بالسياحة العلاجية بتزويد أماكن توافر عناصرها بالفنادق والاستراحات وتوفير الخدمات المختلفة؛ لتزداد جاذبيتها للسكان المحليين ومن الخارج.

– تشجيع السياحة الداخلية عن طريق تنفيذ الحملات الإعلامية التوعوية وتوضيح أهميتها في تقليل تكاليفها مقارنة بالسياحة الخارجية، والعمل على تنظيم تسيير رحلات للمواطنين والطلاب بمراحلهم التعليمية المختلفة وبإسهام مالي منخفض.

**المصادر والمراجع:**

**الكتب:**

1- **أباظة** (فاروق)،"عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر"، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1976 م.

2- **بامطرف** (محمد عبد القادر)،" الشهداء السبعة"، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، الطبعة الثانية، 1983م.

3- **باوزير** (سعيد عوض)، "صفحات من التاريخ الحضرمي"، المطبعة السلفية، القاهرة، 1957م.

4- **البطاطي** (عبد الخالق عبد الله)، "إثبات ما ليس مثبوت من تاريخ يافع في حضرموت"، مطابع دار البلاد، جدّة، الطبعة الأولى، 1989م.

5- **البكري** (صلاح)، "تاريخ حضرموت السياسي"، الجزء الأوّل، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي، مصر، 1936م (1355هـ).

6- **الحدّاد** (علوي طاهر)، "الشامل في تاريخ حضرموت ومخاليفها"، سنغافورة، الطبعة الأولى، 1940م.

7- **حسين** (عبد الرزاق عباس)، جغرافية المدن، مطبعة أسعد، بغداد، 1977م.

8- **حمدان** (جمال)، جغرافية المدن، عالم الكتب، الطبعة الثانية، 1977م.

9- **سارجنت** (آر.بي.)، "مصادر التاريخ الحضرمي"، ترجمة سعيد عبد الخير النوبان، جامعة الكويت، الكويت، 1990م.

10- **عكاشة** (محمد عبد الكريم)، "قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت (1839-1918م)"، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، بيروت، 1985م.

11- **وهيبة** (عبد الفتاح محمد)، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م

**الدوريات:**

12- **(بارشيد)**، محمد عوض، "مظاهر الكارست والعيون الحارة بساحل حضرموت"، مجلة الانلس للعلوم التطبيقية، العدد (7)، المجلد (16)، يناير- يونيو 2017م.

13- **مجلة العربي**،"إستطلاع المكلا"، تصدرها وزارة الارشاد والانباء بحكومة الكويت، العدد79، يونيو، 1965م.

14- **(ناجي)**، سلطان ، "من تاريخ المدن اليمنية"، مجلة التراث ، يصدرها المركز اليمني للأبحاث الثقافية والآثار والمتاحف، عدن، العدد الثاني، المجلّد الثاني، مايو، 1978م.

15- **الدوريات والمنشورات الحكومية والتقارير:- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية**، وزارة التخطيط، وحدة التخطيط م/حضرموت، "تقييم الخطة الخمسية الثانية للاعوام 81-1985م للتنمية الاقتصادية والاجتماعية- قطاع الخدمات الاجتماعية"، المكلا، سبتمبر 1986م.

16- **جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية**، الجهاز المركزي للاحصاء م/حضرموت، "المجموعة الإحصائية السّنوية لعامي 86 - 1987م"، العدد السادس، المكلا، سبتمبر، 1989م

17- **الجمهورية اليمنية**، محافظة حضرموت، "الدليل التعريفي لمحافظة حضرموت"، مؤسسة الثورة للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م

18- **الجمهورية اليمنية**، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، "النتائج النهائية لمحافظة حضرموت – التقرير الأوّل"، صنعاء، يناير، 1996م.

19- **الجمهورية اليمنية**، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، " النتائج النهائية لمحافظة حضرموت – التقرير الثاني"، صنعاء، يناير، 1996م.

20- **الجمهورية اليمنية**، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء – مكتب حضرموت، " حضرموت في أرقام 1995م"، المكلا، أغسطس، 1996م.

21- **الجمهورية اليمنية**، محافظة حضرموت، مكتب وزارة التخطيط والتنمية- المكلا، "وثيقة الخطة الخمسية الثانية (2001-2005م) لمحافظة حضرموت"، الجزء الأوّل: تقييم الخطة الخمسية الأولى 1996-2000م وأهداف وسياسات ومؤشرات الخطة الخمسية الثانية 2001-2005م، قطاع الصناعة والطاقة والمعادن، يوليو، 2000م.

22- **الجمهورية اليمنية**، محافظة حضرموت، مكتب وزارة الثقافة، "الحضارة والتاريخ (دليل سياحي عام)"، اعداد: طابع احمد باقطيان- اشراف: سالم محسن بن عبد العزيز الكثيري، مطبعة وحدين الحديثة،المكلا، 2019 م.

**التقارير والنشرات الرسمية (غير المنشورة):**

23- **جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية**، الجهاز المركزي للإحصاء م/حضرموت، "مخرجات تعداد 1988م".

a. **الجمهورية اليمنية**، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، مخرجات تعداد 1994م، "التوزيع العددي والنسبي للسكان (10 سنوات فأكثر)، حسب نوع النشاط الاقتصادي لعام 1994م"، صنعاء.

b. **الجمهورية اليمنية**، مكتب وزارة المواصلات، المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية، منطقة حضرموت، إدارة التخطيط والمشاريع، "تقرير نصف سنويلعام 2001م عن أوضاع الاتصالات بمنطقة حضرموت"، 2001م، جدول(1)، ص 1، المكلا.

**الرسائل الجامعية:**

24- **البار** (علي حسين)، "الخصائص المكانية والسكانية لمدينة المكلا وأثرها في توسّعها المستقبلي"، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الجغرافيا بكلية الآداب، جامعة عدن، 1997م.

25- **البار** (علي حسين)، "مدن حضرموت ودورها في تنظيم المجال"، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الجغرافيا- جامعة تونس الأولى، 2006م.

26- **بامعروف** (فؤاد سالم)، "توزع بيئات النبات الطبيعي في محافظة حضرموت- دراسة في الجغرافية الطبيعية"، رسالة ماجستير مقدمة لكلية

الآداب، جامعة عدن، 1996م.

27- **الجوهي** (محمد سالم)، "توزيع السكان في محافظة حضرموت – الجمهورية اليمنية (1973-1988م)"، أطروحة ماجستير مقدّمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995م.

28- **الجوهي** (محمد سالم)، "النمو الحضري في ساحل حضرموت (بين الشحر وحَلِّة)– دراسة في جغرافية المدن"، رسالة دكتوراة مقدّمة لقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1998م.

29- **باحاج** (عبد الله سعيد)، "موانئ اليمن وخليج عدن (دراسة جغرافية)"، بحث مقدّم لنيل شهادة الكفاءة في البحث، الجامعة التونسية،1982م.

**الدراسات غير المنشورة:**

30- **ابن ثعلب** (محمد عبد الله)،" حركة السكان وأثرها في اختلال توزّع القوى العاملة بين الفعاليات الاقتصادية في الريف والمدينة في محافظة حضرموت"، ورقة بحثية مقدّمة إلى ندوة التركيب الجغرافي والأهمية الاقتصادية لمحافظة حضرموت، المكلا، مارس،1987م.

31- **با موسى** (عبد الله أبوبكر) وآخرون، "الإقليم الوظيفي لمدينة الشحر (دراسة في جغرافية المدن)"، بحث تخرج،، كلية الآداب، جامعة حضرموت، 2019م.

32- **عبد الباقي** (قادري أحمد)، "المظاهر الجيمورفولوجية في حضرموت"، ورقة بحثية مقدّمة إلى ندوة التركيب الجغرافي والأهمية الاقتصادية لمحافظة حضرموت، المكلا، مارس،1987م.

33- **الجيلاني** (حسين عبد الله)،"أضواء على تاريخ المكلا ومعالمها التاريخية"، بحث مسحوب بالرونيو، 1994م.

34- **الحوثري** (عبد الحافظ عبد الرب)، "مصادر المياه وتنميتها في اليمن الديمقراطية– مياه الشرب بمنطقة المكلا"، مارس، 1987م.

**35- INGRAMS** (H.),« Arabia and Isles», C.M.G., O.B.E., Governor of Aden, 1973-1940, First published: Jun 1942.

**36- -P.D.R.Y**, Ministry of Planning, «Mukalla Master Plan: 1981-2011», by A.I.D.S, Beirut, November; 1982.

# The Geographical Foundations of Tourism in the Cities and Towns of Hadhramout Coast and Its Immediate Hinterland

**Ali Hussein Al-Bar**

## Abstract

This study falls under the second axis on economy and development, specifically its third branch concerned with tourism and its role in the development of Hadhrami cities and towns. It is presented to the Seventh Scientific Conference on Hadhrami Cities and Towns (History, Present, and Future), hosted by the Hadhramout Center for Historical Studies. The study focuses on one of the most attractive regions in Hadhramout for tourism, provided that it is invested in appropriately and in harmony with its natural and human resources. The area also offers various tourist services that contribute to enjoyable experiences, whether for leisure or for cultural and scientific purposes—such as visiting archaeological and historical sites, attending heritage festivals, as well as medical and shopping tourism. The coastal plain region, located in the far south of Hadhramout Governorate overlooking the Arabian Sea, stretches from Brom in the west to Qusay'ir in the east over a distance of more than 450 km. It includes most of the Hadhrami cities (seven out of twelve) in 1994, and the largest of them, along with its immediate hinterland (the complementary area of these cities), where a considerable number of towns are scattered, each with populations ranging from 2,000 to less than 5,000. About 39.1% of the population of Hadhramout—estimated at 1,028,556 according to the 2004 census—reside in this plain across six districts, including Mukalla. Developing tourism in the cities and towns of Hadhramaut's coastal region requires the construction of paved and wide roads, improvements in electricity supply and potable water distribution with enhanced productivity, as well as the upgrading of healthcare and security services across the region in general and its towns and cities in particular. The research adopts the regional descriptive and statistical methodology to achieve its objectives and relies on a collection of references relevant to the topic, in addition to statistical books and personal interviews. Finally, the study will present a set of findings and recommendations that will be beneficial in planning for the development of the tourism sector along the Hadhramout coast.

**Keywords**: Geographical components of tourism: Natural and human potentials contributing to tourism revitalization